الفصل الثانى

البعـــد السوسيولوجى

تنـــاولنا فى الفصل السابق البعد الاقتصادى لمفهوم التنمية الشاملة ، وارتكزنا فى تحليل هذا البعد الى مجموعة من المتغيرات ذات الطبيعة المتفاعلة والمتـكاملة وأوضحنا الفروق الأساسية بين عملية النمـو الاقتصادى التى سادت على وجه الخصوص المجتمع الأوربى خاصة مع الثورة الصناعية ، وبين عملية التنمية الشاملة التى اهتم بهـا العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وفسرنا موقف المجتمع النـامى من هاتين العمليتين وخلصنا الى أن هـذا المجتمع النـامى فى حاجة الى عملية تنمية شاملة حتى يمكن أن يلحق ركب التطور العالمى لأن من خصائص عملية التنمية السرعة والدفعة القوية خاصة وأن المجتمع النـامى ضـاق ذرعا بالانتظار أو النمـو التـدريجى ، وأخيرا تحدثنا عن المساعدات الخارجيـــة كركيزة أساسية فى استراتيجية عملية التنمية الشاملة ٠

وقـد سبق أن أوضحنا أن الاقتصاد الكلاسيكى لم يكن يهتم بأمر التنمية الا من المنظور الاقتصادى المـادى لأنه يأتى بنتـائج أسرع تجعل الأفـراد والجماعات أكثر اقتناعا بها ، الا أن هـذه النظرة المـادية البحتة سرعان ما فطنت الى أهمية الجانب الاجتماعى للتنمية ، لانها لا تتم الا من خـــلال المجتمع ، ويحتـوى على متغيرات ذات طبيعة اجتماعية تلعب دورها المؤثر والفعال فى مسار خطة التنمية ، لهذا أدرك الاقتصاديون المحدثون على وجـه الخصوص أهمية النظر الى التنمية الاقتصادية من منظور اجتماعى وذلك لأن التنمية الخالية من أى مضمون اجتماعى سوف لا تستمر طويلا ٠

ومما ساعد على جـلاء هذه النظرة المتـكاملة للتنمية تلك الدراسات والكتابات السوسيولوجية التى وان غابت عن الفكر الاقتصادى ردحا من

الزمان الا أنها تنوعت فى فترة ما بعد الحرب على وجه الخصوص وأثرت المعرفة التنموية الشاملة وزخرت المؤلفات الاجتماعية بشتى المقالات والتحقيقات التى تدرس التنمية ٠

من هذا المنطلق رأينا أن نتناول هذا البعد السوسيولوجى للتنمية ، بالدراسة والتحليل العلمى كأحد النشاطات الأساسية لعملية التنمية ، واذا كنا ندرسه فى هذا المقام منفصلا على الأبعاد الأخرى فهذا لمجرد الدراسة فحسب لأن بينهما صيغة تكاملية متفاعلة فى الواقع الاجتماعى ٠

ويشتمل اطار الدراسة فى هذا الفصل على الدعائم الآتية :

أولا : التنظير السوسيولوجى لعملية التنمية ٠

ثانيا : المظاهر الاجتماعية للتنمية الاقتصادية ٠

ثالثا : التنمية والتغير الاجتماعى ٠

رابعا : تنمية المجتمع المحلى ٠

خامسا : التنمية والانسان ٠

تلك هى العمد الرئيسية التى ترتكز اليها دراسة البعد السوسيولوجى للتنمية وسوف نقوم بتحليل مضمونها فى الفقرات الآتية :

التنظير السوسيولوجى لعملية التنمية

اذا كان لرجال الفكر الاقتصادى اتجاهاتهم القائمة على النظرة المادية لعملية التنمية ، فانه قد ظهر الاهتمام فى الوقت الحاضر لدراسة الأبعاد السوسيولوجية للتنمية ـ كما سبق القول ـ وفقا للاطار النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع ٠

نظرية (التنمية) عند سملزر ـ ايذنشتاد :

يشير سملزر Smelser الى نظرية فى التحديث (التنمية) وذلك من خلال التغير الاجتماعى المصاحب لعملية التنمية الاقتصادية ، هذا التغيير سوف يثرى المعرفة السوسيولوجية بمجموعة من الحقائق الكمية المقارنة النابعة من الاقتصاد الكمى فى اطار البناء الاجتماعى ، تلك الحقائق

التى يصل اليهـا الباحث سوف يكون لهـا مخرجات أساسية تخـدم صالح السـكان ٠

وانه فى الامكان أن نعـدد التأثيرات العـديدة الناجمة عن العمليات التكنولوجية والاقتصادية والاكولوجية التى صاحب بشكل ما عملية التنمية مثلما يحدث حين تمكن التكنولوجيا من أحداث التغيير فى الأشكال التقليدية البسيطة وتجعلها أكثر تعقيدا ، ومثلما يحدث حين تتطور الزراعة من الانتاج البسيط الى الانتاج التجارى الضخم ، ومثلما يحدث فى الصناعة حين كانت تعتمد على قوة الحيوان فى الماضى فأصبحت تعتمد على استخدام الآلة ، ومثلما يحدث حين ينتقل السكان من القرية الى المدينة ، وكل هـذا يمكن أن يحـدث تحت تأثير العامل التكنولوجى الذى تعتبر الصناعة مظهرا من مظاهره والتى نجم عن هذا التقدم التكنولوجى انما تساوق بعضها بعضا ٠

الا انه وبشكل واضح فان تطبيقات التقدم التكنولوجى سواء فى مجال الزراعة أو التصنيع والتحضر لها السمة النسبية ، بمعنى أنها تختلف قوة أو ضعفا من مجتمع لآخر ، أو مثلما يحدث تماما فى تأثير التغير التكنولوجى داخل المجتمع الواحد بحسب قدرة بناءاته الاجتماعيـة على التحضر من عدمه ، ويمكن أن يظهر هذا التباين داخل المدينة قبل أن تصبح حضـرا ، أو من خلال التباين حول طبيعة التغير الذى يحدث أو فى درجـة التباين فى مراحل التقدم ٠

هذه الظواهر المتباينة للتطبيق التكنولوجى يمكن أن يكون لها صورة امبريقية واضحة من خلال حركة التعميم التى تصيب تغير البناء الاجتماعى أثناء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والهدف هنا ليس البحث عن عموميات ظاهرة التغيير بل أكثـر من ذلك البحث عن نموذج مثالى موجه للتغير البنائى يعتمد على ظاهرة التحديث ٠

ان مفهوم التباين البنـائى يمكن أن يستخدم لتحليل ما يمكن تسميته بأنماط السوق فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية خـلال مرحلة التنمية ، وعلى أى حال نستطيع أن تبرز ثلاثة أنماط من الأمثلة : أثنـاء فتـرة تحول المجتمع من الصناعة المنزلية الى الصناعة الآلية ، ثم تقسيم العمل وانتشاره

ثم الأنشطة الاقتصادية التى ظهرت فى العائلة ثم تطورت وانتقلت الى القرية ٠

وبشكل محدد اذن فان التباين البنائى انما يتعلق بالدور الاجتماعى من خلال التنظيم الاجتماعى حيث يحدث التباين فى الأدوار وما تؤدى اليه من تغيرات فى بنائها ٠ ونستطيع أن نبرز فيما يلى أشكالا شتى من مظاهر التباين وفقا لهذه النتيجة على النحو التالى :

فهناك تباين فى الأنشطة الاقتصادية ـ بمعنى أنه فى البلاد النامية يكون الانتاج ذو طابع نمطى ،وتبدو على الصناعة السمة الريفية ، كما أن شكل التبادل والتوزيع لا يظهر الا من خلال الأسرة والقرية ، ومع تطور النمط الاقتصادى فان العديد من مظاهر تنقل الى صورة أكثر تعقيدا ، كما أن الزراعة تعتمد على سياسة نقدية تبدو فى سياسة الانتاج بالوحدة ، وفى الصناعة فان العامل يستطيع أن يطور قدراته لكى يشبع حاجاته ، واذا ما ظهر تباين فى الاقتصاديات المختلفة فن مرد هذا الى ذلك التباين بين القديم والحديث ٠

وهناك تباين فى أنشطة الأسرة ـ اذ أنه نتيجة للتطور الاقتصادى تقدمت الأسرة وتركت معظم وظائفها لهيئات ومؤسسات أجتماعية أخرى وقد صاحب هذا التغير ظروف متباينة فى وظائف الأسرة تبدو فى عنصر التوجيه داخلها ٠

وهناك تباين فى الأنساق الدينية ـ ذلك أنه بالرجوع الى ما ذكره ماكس فيبر عن علاقة الديانة البروتستانتينية بالرأسمالية ، نستطيع القول أن القيم الدينية تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن تلعب هذه القيم دورا مؤثرا فى تكيف العناصر التقليدية من عادات وأعراف المجتمع مع خطة التنمية بحيث لا تسمح بحدوث تباين بنائى أو تنظيمى ٠

وهناك أيضا تباين فى اتساق التدرج الاجتماعى سواء ما تعلق بالدور أو المكانة أو بالظروف الفيزيقية التى تلعب دورا ما فى اتمام حركة التدرج من عدمه ٠

لكن مع كافة مظاهر التبـاين فى أنماط العلاقات والأنساق الاجتماعية والتكنولوجية فانه يمكن القول أنهـا يمكن أن تتكامل كما لاحظ دوركايم فيما يتعلق بدور الآلة فى احداث حركة التجانس الاجتماعى ، فضـلا عن انتشار ظاهرة تقسيم العمل سواء فى البنـاء الأسرى أو الاقتصـادى أو السياسى ٠٠ الخ(١) ٠

تلك هى العمد الرئيسية التى ترتكز عليها نظرية سملزر فى التنمية ، وواضح التفسير السوسيولوجى للنظـرية حين يربط بين التنمية والتغير الاجتماعى ـ وهى فكرة رئيسية فى الفهم السوسيولوجى للتنمية سـوف تفرد لها فقرة مقارنة ـ ذلك أن التنمية وسيلة لاحـداث التغير الاجتماعى فى بناء المجتمع ونظمه ، وهو بطبيعة الحال لم يغفل مـدى الترابط بين حدوث التغير وأثر العامل التكنولوجى كعامل مؤثر وفعـال ونشط فى التعجيل بحركة التغيير ٠

وحين يذكرنا سملزر باشكال التباين البنـائى فى المجتمع فانه يعطى صورة حقيقية بطبيعة الأوضاع الاجتماعية والدينية والأسرية ٠٠ الخ قبل وبعد حدوث التغير بصورة شاملة ، أو التغير فى مكانات وأدوار الأفـراد ويضفى على هـذا التحليل نمط من أنماط التكامل الذى تحدث عنه العلامة دور كايم فى أكثر من موضع ٠

ان النظرية من هذا المنطلق صالحة لتفسير الأبعـاد الاجتماعية لكافة جوانب التنمية ، وهى فى نفس الوقت تعطى رصـيدا مثمـرا من الأفـكار السوسيولوجية فى تحليل وتفسير الأوضاع البنائية لكافة جوانب التنمية ، تلك الأفكار التى غابت عن الواقع الاجتماعى فتـرة ما وتركت للتفسيرات الاقتصادية باب الاجتهاد والتحليل ٠

واذا كنا قد وجدنا سملزر يربط بين التنمية والتغير ، فاننا من ناحية أخـرى نلاحظ أن ايزنشتاذ يبرز مشـكلة أساسية تبـدو من خـلال سمات المجتمع النامى وتكمن فى التساؤل التـالى : كيف يمكن أن نمكن هـذه المجتمعات لكى تصبح أكثر قابلية لحركة التغير ؟

---

(١) Neil j Smelser : Essays in Sciological Explanation, Prentice — Hall, Inc. U.S.A. 1960 P. 125.

لقد كان هذا التساؤل موضع اهتمام العديد من العلوم والمعارف مثل الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا ، كما احتلت النظرة التنموية أهمية تذكر فى اطار النظرية الاجتماعية والتحليل السوسيولوجى المقارن لحركة التغير ٠

وان أولى خطوات التحقيق الاجتماعى يتعلق بصفة مبدئية بالدراسة المتقنة للخصائص الأساسية للتجمعات التقليدية والحديثة وتوضيح أوجه التباين بينها ويعتمد ذلك بالطبع على مدى تقدم العلوم الاجتماعية ، كما أن هذا التحقيق يعتمد أساسا على توفر عدد من الأسس المتعلقة بنوع المجتمع من خلال بعض الأنماط التى تطفو على السطح مثل النمط الاجتماعى والديمجرافى والنمط البنائى ٠

وينبغى الوقوف مسبقا على مغزى مفهوم التقليدية Traditionality لأن التفرقة بين المجتمعات التقليدية والحديثة انما تعتمد على مصطلحات اجتماعية وديمجرافية وأخرى بنائيه ، وقد ينظر الى التقليدية باعتبارها حركة محطمة لكافة جهود النمو والتحديث أو تغيير نمط الاقتصاد والسياسة والقوى الاجتماعية ، ولكن تمكنت كثير من الدراسات المتعلقة بالتحديث والتنمية من تحقيق درجة من الثبات للمجتمعات وفق مبدأ التحديث وهى بسبيلها لدراسة المجتمع الصناعى ، وفى الوقت نفسه فان التحليل العلمى لظاهرة التقليدية يحتم قيامنا بدراسة الوضع الطبقى فى المجتمع والتمييز بين الخصائص المميزة لكل نمط اجتماعى أو طبقة اجتماعية حتى يمكن الوقوف على الحالات التى تساعد على تحديث المجتمع وامكانات تطوره وتنميته ٠

كذلك فانه من الأهمية بمكان الوقوف على نمو الاتجاهات والاهتمامات داخل المجتمع لامكان اعطاء قوى التغيير فى محاولة لمعرفة الى أى حد يحدث التحول والانتقال من التقليدية الى التحديث ، ان الخصائص الكيفية للحياة الحديثة مثل مفهوم الترشيد ، والحرية والتقدم انما تسير مواكبة لسمات نسقية داخل المجتمع من خلالها يمكن أن نعطى لحركة التوجيه قدرة على التفاعل مع عملية التغيير بصفة عامة ، والتنمية بوجه خاص ٠

وفضلا عما تقدم فاننا ينبغى أن نؤكد على التباين النسقى بين

المجتمعات التقليدية والمتطورة سواء فى مجال التحليل النظرى أو التطبيقى لأنه من الأهمية بمكان أن نتحقق من امكانيـة الانتقال من مرحلة للمجتمع التقليدى الى مرحلة المجتمع المتقدم ، ومعرفة درجـة التباين بين هـذه المجتمعات متقدمة كانت أو نامية ، كما ينبغى بقدر الامكان توضيح العـلاقة المتطورة بين هذه المجتمعات ودرجة احتكاكها معا مع التركيز المستمر على الخصائص التنظيمية فى المجتمع الحـديث · ان التحليل المستمر للمجتمع البرجوازى الرأسمالى يعطى تأكيدات مستمرة للخصائص التنظيمية العامة لهذا المجتمع مثل الحراك الاجتماعى ، والتباين البنائى الى غير ذلك ، وهـذه الخصائص تعطينا الدليل القوى على قوى التغيير فى العالم الحديث ، وان كافة الأنساق الصناعية الحديثـة سوف تطـور كافة الحقـائق التنظيمية العامة ، ووراء هذه النظرة يكمن الاتجاه نحو التقدم والتحـديث والتنمية الشاملة ·

وان النقطة الجوهرية الهامة فى هذا المقام تبدو بشكل واضح فى حركة الانتقال المـكنة من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحـديثة موضحة أوجه التباين الممكن فى كل فترة تحول ومدى التغير من الداخل والذى بسببه تحـدث مجموعة من المشـكلات المتعلقة بالتحـدث ، انه من الأهمية بمكان أن نقيس درجات التغير فى كافة المناطق المتخلفة وتوضح العلاقات الداخلية لكل مظاهر التنمية أو التحديث ، وهذا يشير الى أن كافة عمليات التحديث خلال المظاهر التنظيمية العامة والمختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية كلها تميل الى التكامل ·

وهناك افتراض آخـر يقوم على أساس أن هناك أنساقا واضحة تقود الى التنمية البنائية والتنظيمية تبدو خلال عمليات النمو ، وهذا الافتراض يساعد على توضيح وتفسير كافة المتغيرات المتباينة عن التحول الى التحديث بوجه خاص ، وان بعض البحوث المبكرة التى قامت على أسـاس قوة الدفع لمرحلة الانطلاق الى التحديث تشير الى الميل لتطوير وتنمية المظهر الاقتصادى للتنمية والتحديث ، وهذا يعنى أيضا أن المظهر الاقتصادى فى التنمية كان موضع اهتمام منذ التفكير المبكر لهذا الموضوع ·

كما أن هناك دراسات حاولت أن تظهر السباق الهام للتنمية التنظيمية

التى تؤكد على الانتقال الى المجتمع الحديث ، ومن الأعمال الرائدة فى هذا المجال دراسة ليرنر Daniel Lerner فى مقاله « عبور المجتمع التقليدى » الذى يتحدث فيه عن التحضر ، وأثر وسائل الاتصال والاسهام السياسى والاقتصادى ٠

ان هذه الفروض هامة على وجه الخصوص فى توجيه التحليل الحيوى بطبيعة المجتمعات التقليدية ، كما أن لها مغزى هام فى تفسير متغيراتها ، وبصورة عامة فان المجتمعات الأنتقالية قد حددت على أساس وجودها بين المجتمعات التقليدية والمتطورة فى اطار ظاهرة التحديث ، ويدخل فى هذا الاطار كل ما يتعلق بمفهوم الاحتكاك المعاصر فى مجال التنمية والضغط على مفاهيم محدودة تتعلق بالدينامية(٢) ٠

وواضح من نظرية ايزنشتاد تركيزها على وضع استراتيجية محددة الكيفية احداث التغير من جانب أفراد المجتمع صاحب المصلحة الحقيقية

فى هذا التغير نراه على سبيل المثال يتحدث عن التقليدية ويعدد خطوات الانتقال الى ظاهرة التحديث عن طريق قبول التغير كشرط أساسى لحدوث أى مظهر من مظاهر التحديث أو التنمية ٠

واننا نتفق فى واقع الأمر مع تحليل ايزنشتاد لأننا لو نظرنا الى واقع المجتمعات التقليدية لوجدنا تقاعسا من جانب الفرد والجماعة نحو قبول فكرة تغيير نمط العادات والتقاليد والتراث بصورة شاملة خوفا من حدوث مضاعفات لا يأمن لها الأفراد ولذلك يؤثرون ابقاء القديم على قدمه ، ومن هنا كانت الخطوة الأولى فى احداث التنمية هو أن تتساءل حقا هل هناك قبول عام من جانب المجموع لحركة تغير اجتماعى تغربل الأوضاع التقليدية لتحل محلها نظم وقوالب وأوضاع مستحدثة أم لا ٠ وفى اطار هذا التساؤل كان من الأهمية بمكان أيضا أن نلتزم بالتحليل المقارن بين الأوضاع التقليدية فى المجتمعات المختلفة ، وتلك التى تبدو فى اطار المجتمعات المتقدمة ، هذه المقارنة هى التى تمكننا بحق على الوقوف على عوائق حركة التغيير ومن ثم نعمل على تلافيها أو تهذيبها بحيث لاتشكل عقبة كؤود أمام تحديث المجتمع

---

(٢) Sn. Eisenstadt : Tradition, change and Modernity, John Wiley & Sons, U.S.A. 1973 P. 11.

وتنميته ، وفى الوقت ذاته نبحث عن مواطن القوة ، قوة الدفع لحركة التنمية داخل المجتمع ونعمل على استقطابها لصالح التنمية ، وعلى أقـــل تقـدير حتى تصبح قوة مضادة للقـوى التقليدية فى المجتمع وتساعد على التعجيل بحركة التغيير الشامل فى مرحلة لاحقة ٠

وليس من شك فى أن عامل الاحتكاك الثقـــافى بين المجتمعات يعطى دفعة قوية نحو تحريك كافة العوامل الدافعة الى التنمية الشـــاملة ويركز ايزنشتاد على هذه الفكرة بشكل ملموس ونحن نتفق معـه ، ذلك لأنه طالما تعثرت التنمية من الداخل فلا أقـل من أن ينفتح المجتمع على الخارج بقـلم أفكارا مستحدثة تفيده ٠

وهكذا نجـد تقاربا فى الفكر التنموى بين كل من سملزر وايزنشتاد ، اذ بينما يحاول الأول ايجاد صيغة للترابط بين عمليـــة التنميـــة والتغير الاجتماعى ، اذا بالثـانى يحاول أن يضع ــ كما سبق القول ــ استراتيجية محددة عن مدى تقبل السكان لفكرة التغير الاجتماعى ، وهـذا هو سر جمع فكر العالمين تحت عنوان واحد يحمل نظرية للتحديث أو التنمية ٠

نشأة الرأسمالية وبناء البيروقراطية عند فيبر :

تشير اهتمامات العلامة ماكس فيبر Weber الى التأكيد على دراسة الاقتصاد الحديث وتركز فى هذا المقام على دراسة التاريخ كما فعلى ماركس وسمبارت Sombart ولا يخفى تأثر فيبر بآراء واتجاهات ماركس التى تركت انطباعا هاما عند الألمـان خاصة مناقشاته عن الرأسماليـــة والاشتراكية واهتماماته بدراسة الاقتصاد الطبقى التى تعود الى النظام الرأسمالى ٠

وينبغى القول أن فيبر قد اتجه الى دراسة بعض الاتجاهات الرأسمالية المنظمة ، مثل دراسته عن الوحدة ، وبدون شك فان هـــذه الاتجاهات كانت تحمل فى طياتها طابعا تكنولوجيا منظما يتجه الى دراسة الغاية من المشروع الاقتصادى وذلك من خـــلال العلاقات التى تسود السوق الاقتصادى ، تلك الغاية التى تهدف الى تحقيق المنفعة أو الفـائدة بعد أن تمر فى حلقات من المنافسة التى تتطلبها طبيعة العلاقات داخل السوق ٠

القول اذن بأن غاية العلاقات الاقتصادية فى السوق هى تحقيق للفائدة يشير من ناحية اخرى الى اهتمامات معينة تبرز نماذج رأسماليـــة الطابع

ظهرت فى المجتمع الغربى الحديث ، تلك النماذج التى تختلف فى خصائصها وسماتها فى أى وقت وأى مكان تطبق فيه واذا ما ظهر من تباين فى مجال التطبيق بين المجتمع الغربى الحديث وهو موطن الرأسمالية وبين أى مجتمع آخر انما هو فى واقع الأمر تباين فى الدرجة وليس النوع ، معنى هذا أن فيبر كان شديد الاهتمام الى دراسة الطابع العام للرأسمالية كنظام وأن يتحقق من غاياتها ونتائجها فى مجال النظرية والتطبيق ٠

وفى خضم اهتمام فيبر بدراسة طابع الرأسمالية ، ولعه بالتمييز بين أشكالها ، تلك الأشكال التى تتحقق بوجه عام ، أو تلك الأشكال التى تبدو فى مظهر وراثى أو غريزى والتى تميز المجتمع الرأسمالى الحديث وتحقق له درجة كبيرة من التنمية خاصة وأنها تتميز كما يرى فيبر بالرشد بمعنى أن لديها أكبر قدر ممكن من التنظيم ، فضلا عن اتسامها بالوضوح ويقصد به فيبر المنجزات التى حققتها الرأسمالية ، ذلك أن الانسان الرشيد هو الذى يتمكن من انتهاز الفرص أملا فى تحقيق انجاز ما ، لذلك كان الاقتصاد الرأسمالى الغربى فى نظر فيبر ان هو الا رأسمالية برجوازية رشيدة ، ومعنى ذلك أن فيبر مثل ماركس أقام تحليله للمظاهر الرأسمالية من خلال مفهوم الوحدة الانتاجية المنظمة ، ويبتعد عن النظام الكلاسيكى ، الا أن فيبر يختلف عن ماركس عندما فسر أهمية الخصائص والسمات للوحدة الانتاجية، وفى الوقت نفسه يتفق معه فى أن الرأسمالية الغربية الحديثة سوف تركز على شكل حرية الأجر من خلال ملكية الانتاج ،ولذلك فانه سوف يحدث ما تنبأ به ماركس من قيام صراع طبقى فى أى وقت بين العمال الرأسماليين ٠

وحين يدرس فيبر علاقة البيروقراطية بالرأسمالية ، فانه يرى أنها ظاهرة معقدة وهى تشمل التنظيم الذى يسهم فيه الفرد من أجل الوصول الى غاية نهائية ، انها تقوم على أساس من تقسيم العمل والتخصص فضلا عن تنوع الوظائف ، ولقد حاول فيبر أن يناقش أهمية ما أسماه ماركس بالعوامل المادية للتغير الاجتماعى ، انه يرى أن هناك تحولا من الوضع الدينى الى الوضع الاقتصادى الذى أسماه فيبر بروح الرأسمالية فى تعاليمه عن الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية(٣) ٠

---

(٣) Talcott parsons : The structure of social action, The free press, Glencoe U.S.A. 1949 P.

ولقد ذكر ميرتون Merton عن ماكس فيبر فى مقال عن بنا البيروقراطية أن النموذج المثـــالى Ideal Type لأى تنظيم رسمى يكمن فى البيروقراطية وأن التحليلات الكلاسيكية للبيروقراطية قد أنجزت عن طريق ماكس فيبر ، أو عن طريق المؤشرات التى ذكرها فيبر • تشتمل البيروقراطية على تقسيم واضح للأنشطة المتكاملة التى ينظر اليهـــا كواجبات موروثة ، وأن نسق الضوابط المتباينة والجزاءات انما تكمن فى القوانين ، وأن تحـديد الأدوار يحدث على أسس التكيفات التكنولوجية التى تؤكد من خلال الخطوات الرسمية والموضوعية ، وأنه داخل البناء الهرمى يتم تنظيم السلطة(٤) •

وهكذا يبدو واضحا أن الموضوع الرئيسى الذى استأثر باهتمام فيبر هو مشكلة نشأة الرأسمالية ، وان دراسة هذه المشكلة لا يجب أن تتطرق الى دراسته المتناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج كما يذهب الى ذلك ماركس ، ولكنه يجب أن يتجه الى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التى تكونت منهـا عقلية النظام الاقطاعى الاقتصادى ان فيبر يؤكـــد اذن على وجود تغير فى العقلية قبل ظهور الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج وهو تغير ينحصر فى احلال السعى الحر من أجل الربح النقـــدى والمشروع والعمل الشاق المنظم محل القيم الاقطاعية التقليدية للحياة فى الريف •

وقد تعرضت وجهـات نظر فيبر هـــذه لانتقادات شديدة ، فاللاحظ أن الكونفوشيوسية تدعو الى النزعة العملية فى الحياة وبالامـــكان الاستعانة باليابان كنموذج يدحض وجهة نظر فيبر ، وفوق ذلك فان الرأسمالية باشكالها المختلفة قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية فى القرن الخامس عشر ، لذلك فمن الصعب ارجاع ظاهرة اقتصادية واحـــدة مثل الرأسمالية أو التنظيم العقلى للعمل الحر الى عقائد مختلفة من حيث الجوهر ، ويضـــاف الى ذلك أن هناك فى عالمنا المعاصر دولا اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دون أن تتبنى نزعـة دينية معينـــة كالبروتستانتية مثـــلا(٥) •

---

(٤) Merton : Social Theory and social structure New York, 1968. P. 249.

(٥) د• السيد محمـد الحسنى وآخـــرون : دراســات فى التنميـة الاجتماعية • دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٧٤ ص٤٧ •

يتبين من كل ما سبق مدى اهتمام فيبر بدراسة الرأسمالية كنظـــام اقتصادى فى اطار نظام دينى أطلق عليه البروتستنية ، فكأن فيبر هنا يشير من تطور تكاملى الى طبيعة العـــلاقات التى تربط بين النظم الاجتماعيـــة (الاقتصاد والدين) وقـــد حالفه الحظ بطبيعة الحال لأنه يتفق وكافة الأراء السوسيولوجية الدارسة لطبيعة وخصائص النظام الاجتماعى بصرف النظر عن قوة التأثير بين كافة هذه الأنظمة المختلفة ، وبصـــرف النظر عن أى نظام يكون سبب ، وآخر يكون نتيجة ٠

فضلا عن ذلك فان اتفاق ماركس وفيبر حول حتمية الصـراع الطبقى بين العمال وطبقة الرأسماليين نتيجة التفاوت فى الأجور ، ان هذا الاتفاق فى الرأى حول هذه الفكرة يثير تساؤلا عن كيفية علاج هذا الصراع الطبقى من وجهة نظر فيبر ؟ ولقد أوضح ماركس فى معرض حديثه عن حقيقة هذا الصراع أن علاجه هو تصفية الطبقات الرأسمالية أو هدم النظام الرأسمالى أساس هذا الصراع ليحل محله نظام اشتراكى تكون فيـــه الطبقة العاملة البروليتاريا ، مالكة زمام الموقف ، ولا أعتقد أن فيبر يوافق ماركس فى هذا العلاج خاصة وأنه الباحث عن نشأة الرأسمالية الرشيدة المنظمة ٠

عـود الى ماركس :

لا أود الدخـــول فى تفاصيل آراء ماركس فى التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية ، فلقد سبق لنا مناقشـة آرائه فى الفصل السابق ، أو بمعنى آخر درسنا الأبعاد الاقتصادية لأفكاره وتأثيرها فى الفـكر التنموى ٠ وكل ما أريده فى هذا المقام أن أعـود الى توضيح بعض مؤشراته ذات الطابع السوسيولوجى لنظرية التنمية ٠

واذا ما تذكرنا آراء ماركس نجد أنهـا تركز على هـدف واضح هـو اقامة نظام اشتراكى يحل محل النظام الرأسمالى الذى ثبت فساده بمعنى أن لانتشار الرأسمالية بالصـورة القائمـــة عليهـا الآن نتائج وخيمة على علاقات العمل ، بمعنى أن العمال وهم الطبقة الأكثر عدد والأسوأ حالا هم فى نظر ماركس بنـاة الاشتراكية ، وبطبيعة الحال فانه يقيم أفكاره وفقـــا لاتجاه اقتصادى مادى بحت ، أعنى بذلك أن كافة مظـاهر التنمية يجب أن تتم بأسلوب جماعى شامل لتحقيق مبدأ « من كل بحسب قدرته ، ولكل بحسب

حاجته » وان غاية النظام الاشتراكى قيام طبقة البروليتاريا بالسيطرة على الحكم لرسم سياسة اقتصادية واجتماعية لمنع استغلال الطبقات الرأسمالية التى ينبغى أن تزول من وجهة نظره لتحل محلها طبقات العمال الكادحين أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغيير والتقدم أقول انه مع قيام تنظيم سياسى وفقا لاتجاه طبقة البروليتاريا ينبغى أن يتجه هذا التنظيم الى تحقيق ذلك فان كافة خصائص التنمية الشاملة تكون قد تحققت ٠

ان ماركس يحاول أن يرتكز الى الأساس الايديولوجى فى تحقيق آماله وآرائه فى هدم الفلسفة الرأسمالية واقامة النظام الاشتراكى ، ولقد سبق لنا القول أنه يؤمن بالصراع الطبقى ويعتبره ضرورة اجتماعية للخلاص من كافة مظاهر البؤس الاجتماعى التى تعانى منها الطبقات الفقيرة ، فالصراع هنا وسيلة الى التغيير ، وهو وسيلة صارمة لأن الطبقات الغنية لا يمكن أن تتنازل عن مكانتها ووأضاعها الاجتماعية طواعية واختيارا بل لابد من أن تجبر على ذلك ، والوسيلة هى الصراع ٠

التنمية من هذا المنطلق يجب أن تبدأ بواسطة العامل وهو القادر على تغيير شكل المجتمع لأنه المنتج المباشر ، وأنه صاحب الفضل فى تحقيق فائض القيمة فى الانتاج ، وما رأس المال الا أحد عناصر هذه القيمة ولا فائدة من رأس المال بهذه الصورة الا عن طريق استثماره فى مشروعات تقوم على أكتاف الطبقة العاملة ٠

ومن وجهة نظر نقدية يمكن القول أنه وان كانت الايديولوجية الاشتراكية تمثل اليوم أحد الايديولوجيتين الأعظم فى عالم اليوم ، الا أن تطبيقها بالصورة التى جاء بها ماركس لا يمكن انجازه فى جميع المجتمعات حتى تلك التى تنتهج نهجا اشتراكيا ذلك أن هناك فروق فى مجال التطبيق بحسب القيم والعادات والتقاليد والتراث الذى يسود هذه المجتمعات ، بل اننا نلاحظ اليوم تقاربا بين الأنظمة الاقتصادية وتفاعلا بينها من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من كافة المعطيات المتاحة فى هذا السبيل ٠

واذا كنا نرى أن هناك فوارق فى تطبيق الفكر التنموى بين دول اشتراكية اختارت التنمية الشاملة طريقا الى تحقيق رخائها المادى والاجتماعى خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وبين دول رأسمالية اتخذت طريق النمو الاقتصادى منذ قرون مضت طريقا الى تحقيق ما تنعم به اليوم من تقدم ٠

واذا كنا نجد أن بعض الدول الاشتراكية مثـل الاتحـــاد السوفيتى قد استطاع فى فتـرة وجيزة بعد قيام الثورة أن يحقق معدلات تنمية عالية بحيث أصبح الاتحاد السوفيتى أحد القوذين الأعظم فى عالم اليوم ٠

مع كل هذا فان المشاهد من وجهة نظر موضوعية أن العالم الرأسمالى بكل مفاسده وأخطاره مازال يمثل الجزء الثرى فى عالم اليـــوم ومازال الدخل الفردى فى هذه الدول يحقق تزايدا ملحوظا ، ومن الطبيعى أن يكون وراء ذلك تراث تاريخى طويل من الخبرة والعلم والتكنولوجيا ٠٠ الخ ٠

والسؤال الآن ، هل ينبغى على دول العالم النـــامى أن تسير فى فلك أحـد النظامين الاقتصاديين العالميين لـــكى تحقق لنفسها معـدلا هائلا فى التنمية :

ان الاجابة الصريحة على هـــذا التساؤل تتجه الى ضرورة أن تحقق دول العالم النامى تقدمها من الداخل ، من خلال تراثها وقيمها وتقاليـــدها مع الاستفادة بكل ما أوتى العلم المتقدم من خبـرة وتكنولوجيا ، وانى أرى أنه لا ينبغى أن تفنى هذه الدول النامية فى فلسفة أحـد النظامين العالميين اليـــوم ، بل ينبغى أن يكون لهـــا شخصيتها الذاتية وأن تكتل كل مواردها وامكاناتها من أجل تحقيق تطلعاتها ، وفى نفس الوقت أناشد الدول الغنية أن تنظـر الى شقيقاتها الفقيرات والتى تسببت فى افقارها أن تنظر هـــذه الدول بمعدل أكثر من العطاء لأنها شريكة لها فى الانسانية ، فضلا عن أنها تمثل ٢/٣ سكان العالم اليوم ، وأنه من العدالة الاجتماعية على المستوى العالمى أن تتكفل كافة الدول والشعوب لمحاربة ظاهرة الفقر والبطالة والجوع وكافة مظاهر البؤس الانسانى ، ومن هنا نستطيع القـــول أن هناك تكافلا دوليا لمحاربة كافة الظواهر المرضية ، وفى نفس الوقت نأمل فى مستقبل يسوده الرخاء والتقدم ٠

اتجاهات معاصرة لدراسة التنمية :

والى جانب هـــذه المحاولات الرائدة فى دراسة التنمية ، فانه يتوفر فهم معاصر للتنمية الاجتماعية يبرز من خلال دراسة لمجموعة اتجاهات :

فهناك ما يسمى باتجـاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية والثقافية ـ

وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التنمية من خلال فكرة الثنائيات التى تقابل نوعين مختلفين من المجتمعات ، أحدهما مختلف والآخر متقدم ، وهذه الثنائيات أبنية تصورية وضعت لتحليل الواقع الاجتماعى ، واتجه أصحاب هذا الرأى وصف المجتمعات النامية بنفس أوصاف المجتمعات التقليدية ، الا أن الواقع الاجتماعى لا يؤيد هذا الاتجاه ولذلك اعتبر أداة منهجية الفهم والتحليل ٠

وهناك اتجاه المؤشرات ـ ويستند أصحابه الى مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية فى التفرقة بين المجتمعات النامية والمتقدمة ومن بين هذه المؤشرات : الصحة والاسكان والدخل والعمالةوالتعليم والثقافة ، والمؤشرات الديمجرافية والرفاهية الاجتماعية ٠ ومن أنصار هذا الاتجاه بيرت هوسيلتز ونيل سملزر فقد اعتمد الأول على متغيرات النمط التى حددها بارسونز وركز على ثلاثة منها : الخصوصية والعمومية ، الانتساب والاكتساب ، ثم التخصيص والامتداد ، ويذهب الى أن التنمية تتمثل فى استيعاب المجتمعات النامية لمتغيرات النمط السائد فى الدول المتقدمة ، وأشار سملزر الى أهمية الفاعل بين المتغيرات السوسيولوجية كنسق القرابة والترتيب الطبقى والوضع السياسى ، وتأثيرها على المتغيرات السياسية ٠

وهناك الاتجاه التطورى المحدث ـ فقد أعاد بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصرين احياء فكرة المراحل التطورية التى تمر بها المجتمعات والتى تذهب الى أن المجتمعات تسير بالضرورة فى تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب كل مرحلة منها على المراحل التى سبقتها وبحيث تهيىء المرحلة القائمة للمراحل التى تتلوها فى سلم التطور نذكر من بين هؤلاء المفكرين المحدثين والت روستو فيما كتبه عن مراحل النمو ـ وقد سبق الاشارة اليها فى الفصل السابق ـ وما كتبه ولاس Wallace عن حركة الأحياء أو الانبعاث وعلاقتها بالتنمية حيث يركز على مراحل التغير الثقافى على أساس أن الانتشار الثقافى عامل أساسى من عوامل التغيير والتنمية ، ويشير الى وجود دورة للتغير تمر فى مراحل خمسة هى : مرحلة الثبات والاستقرار ، ثم مرحلة تزايد الحاجات الفردية ثم مرحلة التدريف الثقافى حين تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة احتياجات الأفراد يتجه

المجتمع الى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى فيصور أنهـــا كفيلة بتحقيق التنمية ، ثم ما يلبث أن يجد تعارضا بينها ، ثم مرحلة الاحيـــاء وهى مرحلة اعادة التوازن عن طريق احيـــاء العناصر القديمة والاستفادة بالعناصر الحـديثة الناجحة ، وأخيرا مرحلة الثبات والاستقرار الجـديدة حين ينجح المجتمع فى اعادة التوازن بين عناصر ثقافته ٠

الا أن هذا الاتجـاه التطورى ليس ضروريا لسير المجتمع وفقا لهـذه المراحل المتتابعة لذلك لم يحظ هذا الاتجـاه باهتمام علمـــاء الاجتمـــاع المعاصرين ٠

وهناك الاتجـــاه الانتشارى ـ ويشير أصحابه الى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال والانتشار الثقـــافى Cultural Diffution وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة الى المجتمعات النامية ، ولكن من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقـــافى من مجتمع معين وتطبيقه بنفس الصورة فى مجتمع آخر نظرا للاختلافات الكثيرة فى الظروف الاجتماعيـة والملابسات القومية التى تميز المجتمعات بعضها عن بعض ٠

وهناك الاتجاه السيكلوجى ـ ويذهب أنصار هـذا الاتجـــاه الى أن تحديث الانسان يسبق تحديث النظم الاجتماعية ، ويركزون على الخصائص السيكلوجية للأفراد والجماعات باعتبارها عاملا أساسيا فى التنمية ، فالى جانب السمات الادارية والتخطيطية لعملية يستلزم الأمر توفر مجموعة من السمات الشخصية والقيم والاتجاهات العصرية حتى يمكن البدء فى التنمية وتحقيقها بنجاح ٠

وهناك أخيرا الاتجاه التكاملى ـ وهو الذى لا يقتصر على مؤشر واحد ولا يعتمد على تفسير جزئى بظاهرة التنميـة ، وانمـــا يستند الى نموذج تصورى عضوى يقـوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية ، ويرى سوروكن أن التصـور المتكامل لظواهر الحيـاة الاجتماعية يستند الى مجموعة من العناصر منها ما يشير الى طبيعة الواقع الاجتماعى ، ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية ، ومنها ما يعبر عن الصورة التى تترابط بها الظواهر الاجتماعية٠ ويأخذ الاتجاه التكاملى فى الاعتبار : البناء الديمجرافى والنسق الاكولوجى

والنسق الاقتصادى والبناء الطبقى والنسق السياسى ونسق الأسرة والحالة الصحية والنسق التعليمى ونسق القيم ٠

ويرى ولبرت مـور أن التنمية التى تنشدها حكومات الدول الناميـة والمتقدمة على السواء تتطلب أكثر من الرغبة المتفائلة فى حيـاة أفضل ، وانما تتطلب توافر مجموعة مقومات : اذ تستلزم التنمية وجود اطار قيمى للفرد ، كما يتطلب نظام توظيف قائم على الكفاية المهنية والقدرة على الأداء كما ترتبط التنمية ارتباطا وثيقا بنظم الملكية والعمل والتبادل وكذلك النظام السياسى والتعليمى ، كما تتطلب التنمية قدرا كبيرا من الاستقرار السياسى وتغيرا فى النظـام التربوى ، وفضـلا عن ذلك يرتبط التقـدم الصناعى بالتخصص وتقسيم العمـل ولـذا لابـد من تنظيم ادارى منظم يصنع القرارات(٦) ٠

وواضح من هذا العرض السابق للأفـكار التنموية المعاصـرة مدى الاهتمام البالغ من جانب علماء الاجتماع بعملية التنمية كمطلب ضـرورى اتجهت اليه كافة المجتمعات خاصة بعد حركة التغير السـريع الذى يشهده عالم اليوم ، لذلك كان من المحتم أن يسهم الفـكر السوسيولوجى فى هـذا المجال بعد غيبة طويلة ، وليس من شك فى أن هذا الاهتمام يبـدو من خلال التباين فى الاتجاهات والآراء المعروضة ، وان كان هناك تباين فى هذا المجال فانه يبرز فى الوقت نفسـه مدى الثـراء المعرفى فى الفهم السوسيولوجى التنموى ٠

وينبغى ألا نقلل بحال من الأحوال من أهمية اتجاه معين من الاتجاهات السابق الاشارة اليها ، فالحديث عن مؤشرات الصحة والاسكان والتعليم ٠٠ الخ من مجـال التنمية ضرورة فى استراتيجية العمل التنموى ، كمـا أن الاستعارة الثقافية للنظم المتقدمة أمر ملح أيضا طالما أن المجتمع المتخلف ليست لديه رؤية صالحة للتطبيق ،ويمكن أن تفيد هذه الاستعارة الثقافية فى ايقاف المجتمع على أوضاعه التقليدية ثم يبدأ بعد ذلك مرحلة الانطـلاق من الداخل

---

(٦) د٠ عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعيـة مكتبـة وهبه الطبعة الثانية ١٩٧٧ ص٢٦٥ ٠

ويواكب هـذا الاتجاه ما يسمى بالانتشار الثقافى بطبيعة الحال وهو يمثل أيضا ضرورة تنموية لأن المجتمع اليوم ينفتح على جميع الاتجاهات ويستفيد منها فى تطوير حياته الاجتماعية والاقتصادية ٠٠ الخ ، كما أننا لا يمكن أن تغفل تأثير الجـــانب السيكلوجى فى دفع الفرد والجماعة نحـو التنمية أو العكس ابقاء على القديم خوفا من مخاطر التغيير ٠

أقول ان هذه الاتجاهات التنموية بصورتها الفردية رغم أهميتها لايمكن أن تمثل اتجاها بصفتها الجزئية يأخذ به المجتمع سبيلا الى التنمية ، لذلك فاننا نتفق مع الاتجاه التكاملى كخريطة واضحة تمثل مدى حاجـــة العمل التنموى الى استراتيجية مؤكدة تأخـذ بمسار التنمية الى تحقيق أغراضها ومقاصدها ٠

المظاهر الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

سبق أن أوضحنا أن رجال الفـكر الاقتصادى يهتمون بمعالجة قضايا التنمية من وجهة نظر تخصصية (اقتصادية) خاصة أصحاب الفكر الاقتصادى الكلاسيكى ،وسرعان ما تغيرت هذه النظرة بصـورة ما فى الوقت المعاصر واتجه الاقتصاديون المعاصـرون الى دراسة التنمية دون اغفال أبعـــادها الاجتماعية ، ويعنى ذلك ايمـانهم بتداخل وتفاعل عناصر التنمية اقتصادية كانت أم اجتماعية أو بمعنى آخر أن التنمية عملة واحدة ذات وجهين ٠

وأود أن أشير فى اطار هذه الفكرة الى ملامح هـذا التداخل والتفاعل بين عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية وذلك بالارتكاز الى دعامتين أساسيتين ذكرهما العـلامة ولبرت مـــور Moore **الأولى** تعبر عن النظرة السوسيولوجية لمفهوم التنمية الاقتصادية والثانيـــة عن محتوى العناصر الاجتماعية فى النشاط الاقتصادى ، ويجدر القول أن مور أحد العلماء الذين لهم باع طويل فى الفكر التنموى ٠

مظاهر التنمية من المنظور السوسيولوجى :

يشير ولبرت مور فى هذا الاطار الى أبرز اسهامات علم الاجتماع من أجل تأكيد التفاعل المتبادل بين شطرى التنمية ، وهو يرى أن علم الاجتماع هو علم دراسة السلوك الانسانى للجماعة ، ولقد أشار بعض علماء الاجتماع

الى الدراسات المتعلقة بالمظاهر الاجتماعية للتنمية الاقتصـــادية وذلك من خلال اهتماماتهم المتعلقة بموضوع التغير الاجتماعى خاصة فى فترة ما بعد الحرب الثانية ، ولقـد أشارت دراسات المدرسيين الى ذلك التراث الواقعى لكل من العلامة كارل ماركس والعلامة ماكس فيبر فى تحليل النظام الصناعى المتعـاظم فى غـــرب أوربا ، ولذلك يشير هـؤلاء المدرسيون الى ما يسمى بظاهرة التحدث للمجتمعات التقليدية وأول التأثيرات الملحوظة فى هـــذا المجال تلك الحقبـة الثقافيـة المتعلقة بالثقافة المنعزلة للمجتمعات القبليـــة والمدنيـات القديمـــة الهامشية التى ســـرعان ما اندمجت فى المجتمعات الحديثـة وتأثرت بحضارتها · والتأثير الثانى مشتق من التأثير الأول وهو ما يتعلق بالطلب المتزايد على المعرفة خاصة من مجتمعات متقـــدمة مثـل الولايات المتحدة وأوربا ، وانه من المفيـــد اجتماعيا أن نقف على مضمون هـــذه التأثيرات ذات النفع العلمى ، ذلك أن التكامل المعرفى وروح التحقيق الفنى أصبحت حقيقة مؤكدة وتعبر عن نمو تأثيرات عـلم الاجتماع وانتشار دوره جنبا الى جنب مع العـلوم التطبيقية ذات النظرة الضيقة التى لم تعـد تفهم روح التغير الاجتماعى ، وانه ليس من الممكن أو من غير المعقول أن نترك جانب التأثيرات الداخلية والخارجية لعامل التنمية دون دراســة وتمحيص ، فلقـد أصبح للتنمية نزعة هامة وخطيرة فى اطار التحقيق الاجتماعى وبدأت تستحوذ على اهتمامات علماء الاجتماع كما أصبح الاهتمام بابراز المظاهر الاجتماعية للتنمية الاقتصادية شيئا ملموسا وشائعا ومصـدرا من مصادر التطبيق فى علم الاجتماع ، وتبدو هذه المظاهر من خلال أنماط حركة التغير الاجتماعى ·

وأنه أصبح أمرا يسيرا الآن أن نقتفى أثر بعض التفصيلات عن كيفية حدوث المشـكلات القائمة فى دراســة تحـــديث المجتمعات التقليـدية التى تفاعلت مع الظواهر الاجتماعية للتنمية وفضـــلا عن ذلك فانه من الأهميـة بمكان أن نبرز روح التكامل بين النظرية والتطبيق ·

ويتساءل علمـاء الاجتماع عن وضع المجتمع فى مرحلة التحول ، ودور الهيئات المتخصصة التى تتأثر بالسياسات المتقـدمة ، ويبرز هؤلاء العلماء تلك الصيحات المختلفة التى لم تعد تستجيب لـكافة عوامل التخلف السائدة فى المجتمع ، ولذلك بدأوا يهتمون باعطاء نسق تطورى للمشـكلات القائمة

والآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية وأثر ذلك على ظهور المشكلات الاجتماعية ، لقد نظر هؤلاء الى التنمية فى اطار نموذج مرحلى ، يبدأ بمرحلة التحول من المناطق النامية من العالم التى ارتكزت على معيار واضح للتغير ، وبالنظر الى هذه المجتمعات فى مرحلة التحول فان دارسى التنمية الاقتصادية يتحدثون ضمنا عن مرحلة التقليدية وما ظهر بعدها من نجاح فى مرحلة التصنيع كما أشار الى ذلك مور فيلدمان Fieldman ، وتميزت هذه الفترة التقليدية بالثبات والاستاتيكية حيث كان البناء الاجتماعى يبدو فى حالة متوازنة بين القوة والفعل ٠

وانه ليبدو واضحا أن ننظر ونهتم بأنواع التغيرات المتوقعة اذا ما حدثت التنمية وأثر ذلك بالتالى على مظاهر الانتاج ، ان التغير كما يرى مور له خصائص أوليه فى المجتمعات وان التنبؤ بمستقبلها رهن بمعرفة حاضرها ٠

وان التقسيم العام للدراسات التنموية الاقتصادية أصبح وبأسلوب ساخر يؤكد على دراسة المجتمعات القبلية والزراعية وتحويل الاهتمام الى دراسة الخصائص العامة والوظيفية لهذه المجتمعات ، وبمعنى آخر فان التقدم فى الفهم هو مطلب سوسيولوجى بصفة عامة باعتبار أن علم الاجتماع أضحى علما قائما على التحليل العلمى وان ظل فى مرحلة انتقال ٠

وينبغى أن ننظر الى التحديث باعتباره عملية تتعلق بالأشكال التنظيمية لتقدم الجماعات وبذلك تصبح حقيقة مسلم بها ، وان مظاهر التدخل فى معرفة أسباب هذه الحقيقة ونتائجها تعتمد على تغيرات مختلفة ، كما أن مصادر التباين الهام سواء الاجراءات أو النتائج لعملية التحديث يمكن أن تقتفى أثرها فى كافة الدراسات المتعلقة بمناقشة النماذج المتطورة ٠ فهناك شكل من أشكال البناء الاجتماعى يتعلق بالتوازن الوظيفى ، ويعتمد تحليل هذا على ما يسمى بالفعل الاجتماعى كما هو ملاحظ فى الانساق المتداخلة التى يمكن أن يحدث عنها تغيرات مختلفة ٠

ويعتبر التغير الاقتصادى محركا أول فى حركة التحديث التى تبدو من خلال تغيرات فى وسائل الانتاج بفضل الاجراءات التنظيمية فى مجال

التطبيق ، تلك هى خاصية اقتصادية تؤدى الى تغيرات فى مجال النشاط الاقتصادى ، وبطبيعة الحال فانه يبدو واضحا وبشكل معاصر العلاقة العضوية بين هذه التغيرات الاقتصادية ومظاهر التنظيم الاجتماعى التى تنظر الى المتغير الاقتصادى باعتباره عاملا مصاحبا لحدوث التغير الاجتماعى ٠

ان ما يقال عن التقليدية انما يرجع الى كارل ماركس ١٩٠٤ ، وكذلك الى ثورستين فبلن Veblen عام ١٩١٩ ، والى أوجبرن ١٩٣٦ والى كافة الآراء التى تتحدث عن التنظيم الاقتصادى وخاصة تلك الآراء التى تمتد الى التغير التكنولوجى كعامل أول فى التغير الاجتماعى ٠

وهناك حقيقة واضحة وهى أن ما يقال عن تخلف الاقتصاد أو التكنولوجيا فى العالم النامى انما هو نتيجة حتمية لتخلف نسق الانتاج ٠ تخلف الجهود نحو التحديث ويعود ذلك بطبيعة الحال الى خصائص البناء الاجتماعى المتخلفة ، وحين يحدث التغير الاقتصادى فى المجتمع فان مراحل التخلف تصبح أكثر ضيقا ، وأكثر من ذلك فان هناك حقيقة عكسية حول نموذج الفهم عن دور الاقتصاد فى التغير الاجتماعى والتحديث ، وانه من المحقق الآن أن النمو الاقتصادى يعطى قيمة استراتيجية فى تفسير سلسلة التغيرات الاجتماعية ونتائجها ولذلك يرى مور أن التنمية الاقتصادية تعنى ترشيد الانتاج من أجل زيادة الدخل ٠

وحول الاطار الاجتماعى لواقع ما قبل التنمية يرى مور أن التنمية الاقتصادية تبرز معنى وأهمية بعض التفسيرات والشروح المتعلقة بوظيفة النسق التى تمثل جزءا لهذا الاطار الاجتماعى والتى سوف تختبر من خلال القيم أو الايديولوجيات أو التنظيم أو التعقيدات النمطية أو الدوافع ، ومن خلال هذه التنظيمات يظهر ما يسمى بالعوامل الواقعية للاتجاهات والتى تعود الى العقل الجمعى ، وفى النسق الاجتماعى المتكامل يتوفر بصفة كاملة فهم واحساس بأهداف النشاط الانسانى ، واحساس بقواعد السلوك التى لها صفة الجزاء الأخلاقى ، تلك القواعد التى تهدف الى اكتساب أهداف التنمية ٠

وحول وظيفة القيم الاجتماعية وأثرها على التنمية الاقتصادية يرى مور أن المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادى فى البلاد المتخلفة تمثل اهتمام

علماء الاجتمـــاع ، بل قد تقضى الى انقســـام فى الفهم بين الاقتصاديين والاجتماعيين ، والأنثروبولوجيين ، وان رجـــال الاجتماع والانثروبولوجيا لديهم الدافع نحو تأكيد عـــدم التشابه فى الطبائع الانسانية كما يبدو ذلك واضحا من كافة الثقافات والمجتمعات التى تلعب دورا هاما من خـــلال القيم والعادات وهم لذلك يؤكدون على أنواع القيم التقليدية فى فتـــرة التحول الاجتماعى ٠

ان السكان فى المجتمع يتخيرون بين الطعام والجـــوع ، وبين الراحة والتعب وبين الصحة والمرض ، وبين الحيـــاة والموت ، وان نتيجة الاختيار هى بمثابة القيم التى ارتضتها الجماعات ، واذا كان الاقتصاد يقوم بتحقيق اشباع لحاجات الأفراد فانه يصبح هدفا سياسيا ٠

التنمية الاقتصادية اذن تصبح قيمة اجتماعية ، انها تمثل استراتيجية الاصلاح لكافة المشكلات الملموسة ، ويشير هوسيلتز الى بعض القيم التقليدية التى تعزز النمو الاقتصادى وتؤيده ، كما أن الشعور بالقومية يبرز أهدافا اقتصادية تدعم التنمية وهـــذه محـــور اهتمامات فيبر عن العـــلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية كما كتب سملزر أيضا عن أهميـــة الايديولوجية والتى تخدم الفهم الوظيفى للحقـــائق الاقتصادية والاجتماعية ، أن موضوع القيم لا يمكن أن نتـــركه دون تعليق على بعض وظائفـــه من خـــلال النسق الاجتماعى ويبدو ذلك من خلال المعايير وقواعد السلوك وارتباط ذلك بالجزاء الاجتماعى الخارجى فضلا عما قد يحدثه ذلك من تكامل الانساق الاجتماعية ، والمعايير الآن هى وسيلة القيم وغاياتها ، فضلا عن ارتبـــاط القيم بالنظم الاجتماعية التى تنظم قواعد الفعل الاجتماعى(٧) ٠

يبرز مور اذن تلك العلاقة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما يحدث من اشعاعات اجتماعية للتنمية الاقتصادية ، تنبع هـــذه النظرة السوسيولوجية للجوانب الاقتصادية من خـــلال دراستنا للسلوك الاجتماعى للانسان ، متضمنا كافة مظاهره الاقتصـــادية كذلك فانه من الأمـــور ذات

---

(٧) Robert E. Faris : Handbook of Modern Sociology, Rand McMally & Comp. Chicago 3 Edition, 1068 p. 882.

الأهمية أن يقرن ولبرت مور دراسة التنمية الاقتصادية بحركة التغير الاجتماعى ، ذلك أن التنمية هى وسيلة أو أداة لحدوث التغير من أجل صالح الانسان وارتقاء مستواه المادى والاجتماعى ، فهذه نظرة يحق جديرة بالاحترام وتعطى آفاقا بعيدة المدى حول مستقبل التنمية ، فمن قال بالتنمية قال بالتغير ، اذ مهما كانت درجة التنمية فانها بالضرورة سوف تحدث شكلا من أشكل التغير الاجتماعى داخل المجتمع ٠

وفضلا عن ذلك فان فكرة التكامل المعرفى والتأثيرات المتبادلة أثناء عملية التنمية مسألة على جانب كبير من الأهمية ، اذ لا يمكن أن نتصور حدوث تنمية شاملة فى مجتمع ما وهو بمعزل عن كافة التيارات المحيطة به دوليا فأثناء حركة التنمية وقبلها ينبغى أن يمتص المجتمع كافة الاتجاهات التنموية السائدة ثم يفرزها فى ثوب جديد يناسب وضعيته وظروفه وقيمه وتطلعاته ، ومعنى ذلك حدوث شكل من أشكال التأثير والتأثر بكل الافكار المتاحة ، وأعنى بالتأثير والتأثر هنا صراع وتكيف وتعاون أى كافة أشكال العلاقات الاجتماعية التى يمكن أن تحدث حتى يستقر المجتمع على فلسفة واضحة المعالم ٠

كذلك فاننى أثنى على النظرة التكاملية للعلامة ولبرت مور حين قال بالتكامل بين النظر والتطبيق ، وهو يذكرنا فى هذا المقام ما قال به العلامة أوجست كونت أن من قال بالعلم قال بالتطبيق Science C'est هكذا يكون التحليل العلمى الموضوعى لكافة جوانب التنمية ، فالنظر ضرورة أساسية وقاعدة يرتكز اليها التطبيق ، والنظر بدون تطبيق يصبح أقرب الى الفلسفة أو أقرب الى من يحلق فى سماء المعرفة بعيدا عن أرض الواقع وبالتالى فلا فائدة من فكره ٠

ان الحديث عن آثار ونتائج التنمية ينبغى أن يتناوله المفكرون والعلماء ـ كما فعل مور ـ من خلال دراسة الواقع الاجتماعى ، ذلك أن دراسة بناء المجتمع سوف يعطى للباحث كثيرا من المتغيرات التى تفيده فى التنظير لعملية التنمية بل وتساعده على التطبيق ، وليس من شك أن دراسة البناء الاجتماعى تعنى من باب أولى دراسة كافة الظروف والملابسات التى تهيىء سبل حدوث التغير لهذا البناء وفقا لما يقرره مور ، وفى هذا

المقـام لا ينبغى أن تعمينا النظرة التخصصية عن معرفة الأبعاد الاجتماعية لكافة عوامل التغيير ذات الصبغة المـادية ، وأقصد ينبغى معرفة الى أى حد تلعب التكنولوجيا دورا فى التغير الاجتماعى ، هـل تعتبر عاملا أول فى هـذا التغيير أم أنه يساندها عوامل أخرى لهـا أهميتها ، ومن ناحية أخرى كم تلعب القيم الاجتماعيـة فى حلبة الصـراع بين التغيير والجمود ، وهل هى بحق تقف حجرا صلبـة فى طريق التنمية وما نسمية اسهاما فى دفع حركة التنمية الى الأمام ، وهكـذا تثرى النظرة السوسيولوجية كافة الأبحاث الاقتصادية وتمدها بأبعاد جديدة ٠

السمات الاجتماعية للنشاط الاقتصادى :

يشير لنا سملزر Smelser نقلا عن العـلامة ولبرت مور الى بعض السمات الاجتماعية المتفاعلة للنشاط الاقتصادى حيث يرى الأخير أن النظام الاقتصادى له علاقة وثيقة بباقى الأنشطة الأخرى فى المجتمع ، وقـد تكون هذه العلاقة بالغة الصعوبة والتعقيد مثلما يحـدث بين رجال الأعمـال الاقتصادية الذين يسيرون حركة الاقتصـاد فى المجتمع (الرأسمالى) وبين الحكومة كممثلة للنظام السياسى لهذا المجتمع ٠ ومن ناحيـة أخرى فان الاقتصـاد بفروعه المختلفة وأنشطته لا يمكن أن يخـرج عن دائرة البيئة الاجتماعية التى ينمو فيها ، وغالبا ما يتأثر بالقيم السائدة بهـدف اشباع احتياجات الفرد والجمـاعة وتهيئة الظروف المتاحة لاسعاد وراحة الغير ، وبطبيعة الحال فان الاقتصاد لن يتيسر له أداء هـذه الوظيفة الا من خلال وسائل التأثير القيمى ، تلك الوسائل التى سبق لمفكرين آخـرين دراسـة أبعادها أمثال ماركس ٠

والى جانب تأثير القيم على الاقتصاد ، فهناك تأثير الجانب الأيديولوجى اذ ينبغى ونحن نقيم دراسة تحليلية للظروف الاجتماعية وتفاعلها فى تنشيط حركة الاقتصاد ألا نغفل مظاهر التباين فى التنظيم الاقصـادى من خـلال كونه رأسماليا أو اشتراكيا ، وأثر عامل المكانة والحراك الاجتمـاعى على نمط التنظيم الاقتصادى السائد ٠

وفضلا عن ذلك فهنـاك محـركات أساسية تؤثر فى مسـار التنظيم الاقتصادى فى المجتمع من بينهـا : عامل القـوة الذى له دوره فى ادارة

الأنشطة الاقتصادية ، وعامل الاستهلاك الذى له دوره فى توحيد الأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن القوى الضريبية التى لها دورها فى الاهتمام بالأمور الخدمية مثل انشاء المدارس والدفاع القومى وتحقيق الرفاهية ، وهناك أيضا عامل توزيع الدخل الذى له دور خطير فى سوق النشاط الاقتصادى ٠

وعلى الرغم من مظاهر التباين فى التنظيم الاقتصادى وأنشطته فانه تبقى الحقيقة القائلة بأن أى مجتمع يريد أن يعيش لابد أن يهيىء لمواطنيه المواد الضرورية للحياة ويتم ذلك عن طريق وضع القواعد التى تشجع على قيام وتجمع السلع والخدمات النادرة والضرورية والحيوية ، وبمعنى أكثر وضوحا ينبغى أن يتجه النشاط الاقتصادى نحو مواءمة البيئة الطبيعية لظروف الانسان وحاجاته وقدرته على تسخيرها لصالحه والتأثير فيها من أجل نفعه وذلك بأسلوب ترشيدى مستفيدا من كافة مظاهر التكنولوجية(٨) ٠

يضيف مور بهذا التحليل السوسيولوجى للعوامل الاجتماعية وأثرها فى النشاط الاقتصادى بعدا تكامليا جديدا ، ظهر هذا التكامل من خلال توضيح العلاقة الاجتماعية التى تربط الأنظمة المختلفة فى المجتمع ، وتصهرها فى بوتقة البيئة الاجتماعية ، من بين هذه النظم المترابطة ما أوضحه مور عن العلاقة بين النظام الاقتصادى والسياسى والقيمى ٠

كذلك فان حديثه عن المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادى فى المجتمع توضح من زاوية أخرى مبلغ الترابط والتأثير والتأثر والتفاعل بين هذه المحركات من أجل تحقيق الاقتصاد لأهدافه الاجتماعية ، الا أن مور لا يترك للمسائل الاقتصادية أن تلعب دورها فى غيبة القواعد العامة المنظمة لحركتها ، بل انه يشترط وجود مثل هذه القواعد والمعايير التى تمثل ضابطا لحسن استثمار امكانات البيئة الاقتصادية لصالح الانسان ٠

التنمية والتغير الاجتماعى

سبق أن أشرنا فى أكثر من موضع أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والتغير ، فهى أداة له ، ووسيلة لحدوث تغيرات كمية وكيفية من أجل الارتقاء

---

(٨) Neil J. Smelser : Sociology, John Wiley. Inc. U.S.A. 1967 P. 284.

بمستوى المعيشة فى مجتمع ما ماديا وانسانيا · واذا كنا قد ألمحنا الى هذه الحقيقة فى عجالة ، فاننا فى هذا المقام نقوم بالتأصيل العلمى لها من واقع مناقشتنا لبعض الأمور منها :

١ ـ ماذا نقصد بمفهوم التنمية الاجتماعية وهل لها عائد منتج ؟

٢ ـ ما حقيقة التغير الاجتماعى بعامة والتغير المخطط بصفة خاصة ؟

٣ ـ هل هناك علاقة وظيفية بين التنمية الاجتماعية والتغير وما شكل هذه العلاقة ؟

هذه التساؤلات الثلاث توضح فى حقيقة الأمـر قضايا بالغة الأهمية ولها تأثيرها فى جذور البناء الاجتماعى ، لهذا رأينـا مناقشتها فى الفقرات التاليـة :

التنمية الاجتماعية :

تجدر الاشارة بادىء ذى بدء الى أن مفهـوم التنمية الاجتماعية بالغ التعقيد فى تفسيره وتحليله ، فهو يختلف باختـلاف النظرة الأيديولوجية لمفهوم التنمية ، بل ان الاجتماعيين أيضا مختلفون فى تحديد المقصود بهذا المفهـوم ، يتضح ذلك جليـا فى مجموعة من التعريفات المتباينـة للتنمية الاجتماعية فهل التنمية الاجتماعية تعنى رعاية أم أنها خدمات أم أنها تغير · ويمكن تفصيل القول على النحو التالى :

من حيث تعقد تحليل المفهوم ـ يشير الى ذلك الأستاذ الدكتور أحمـد خليفة فى مؤتمر التنمية الاجتماعيـة للبيئات الصحراوية عام ١٩٦٦ حيث يشير الى عدم الاتفاق القائم حول مفهوم التنمية الاجتماعية بقوله « وأعتقد أننى أستطيع أن أعـد بأننا لو تركنـا أنفسنا للجدل فى تعريف التنمية الاجتماعية لكى نصـل الى رأى يقنعنا جميعا ، فاننا سوف ننفض قبل أن نصل الى تعريف للتنمية الاجتماعية نستطيع أن نجمع عليه » ·

ومن حيث اختلاف النظرة الى التنمية الاجتماعية من منطق ايديولوجى نجد أن رجال الفكر الرأسمالى والاشتراكى منقسمون على أنفسهم حول دلالة مفهوم التنمية الاجتماعية اذ نجد الفـريق الأول يؤمن بنسبية الظروف التى

عاشتها الدولة المتقدمة فى فترة تخلفها ، وتلك الظروف التى تعيشها حاليا المجتمعات النامية ، الأمر الذى يتطلب تضافر القوى الحكومية والأهليـــة بالتشريع والتطبيق من أجل اشباع حاجات الانسان الاجتماعى ٠

الا أن هذه النظرة الرأسمالية للتنمية الاجتماعية لم تحظ بقبول الفكر الاشتراكى ذلك الذى ينظر الى التنمية باعتبارها حركة تغير اجتماعى موجه لكافة مكونات البناء الاجتماعى القديم من أجـــل صياغة علاقات جـديدة ٠ ويحاول ماركس أن يرسم الطريق الى هذا التغير عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى وتصفية الأوضاع الاستعمارية المستغلة ، وابعـــاد الطبقـــات الاجتماعية المسيطرة ونزع ملكية رءوس الأموال الأجنبية وتأميم وسائل الانتاج ثم الغاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار ،وبعد هذه الخطوة تبـدأ الدولة فى بناء اقتصادها القومى على أساس تلبية حاجات الأفراد والجماعات ٠٠

ومن حيث تباين وجهات نظر الاجتماعية حول تعريف التنمية الاجتماعية نقول أن المفـكرين الاجتماعيين اختلفوا فى تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه ، فالبعض يفهمها باعتبارها عمليـة توافق اجتمـــاعى ، وآخرون يرون أن التنمية الاجتماعية هى تنمية طاقات الفرد أو اشباع الحاجات الانسانية(٩) ٠

ومن بين تعريفات التنمية الاجتماعية أيضا ذلك التعريف الذى يشير اليه ريتشارد وارد Ward باعتبـار أن التنمية منهج عملى وواقعى لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحى المختلفة مع التركيز على الجانب الانسانى لاحداث التكامل بين مكونات المجتمع ٠

كما يذهب هجنز Higgings الى اعتبـــار التنمية الاجتماعية عمليـــة استثمار انسانىHuman in vestment فى مجالات التعليم والصحة العـــامة والاسكان والرعاية الاجتماعية بحيث يوجه عائد تلك العمليـــة الى النشاط الاقتصادى المبذول فى المجتمع ٠

فى حين أن نيكسون يرى أن التنمية الاجتماعية محاولة يقوم بها أفراد

---

(٩) د٠ عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية معهد الدراسات العربية ١٩٧١ ص٩٧ ٠

المجتمع لتحسين طريقة الحياة التى يعيشها الأفراد عن طريق تغير مواقفهم بالنسبة للتنظيم الاجتماعى القائم بهدف الوصول الى تحقيق المستهدف ٠

وينتهى الدكتور محمود الكردى من وضع تعريف اجرائى للتنمية الاجتماعية معناه « أن التنمية الاجتماعية هدف معنوى لعملية ديناميكية تتجسد فى اعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاسكان والنقل والمواصلات ٠٠ الخ ٠ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة فى النشاط الاجتماعى والاقتصادى المبذول وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة »(١٠) ٠

وان كافة هذه التعريفات وغيرها يحصرها الأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن فى ثلاثة اتجاهات أساسية(١١) ٠

الاتجاه الأول ـ الذى يشير أنصاره الى اعتبار التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ٠

وتجدر الاشارة الى أن مفهوم الرعاية الاجتماعية Social Welfare نشاط هام قوامه التعاون وهو سمة اجتماعية أخلاقية ويحتاج اليه الأفراد والجماعات لتحقيق تأمينهم الاقتصادى سواء فى حالة السلام أو الحرب ٠٠ ولا شك أن الأمم المتحدة تحاول التأكيد على هذا المفهوم من داخل الحكومات وبمساعدة هيئاتها المتخصصة من أجل ترسيخ قوام السلام(١٢) ٠

الاتجاه الثانى ـ يعنى أنصاره بالتنمية الاجتماعية مجموعة الخدمات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات مختلفة كالصحة والتعليم ٠٠

الاتجاه الثالث ـ ويرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة ٠

---

(١٠) د٠ محمود الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية ٠ دار المعارف ١٩٧٧ ص٩٣ ٠

(١١) د٠ عبد الباسط محمد حسن : مرجع سابق ص٩٧ ٠

(١٢) Walter A. Friedlander : Introduction to social Welfare 2 edition, California 1962 p. 500.

ويأخذ الأستاذ الدكتور عبد الباسط بالاتجاه الثالث باعتباره أن التنمية الاجتماعية حركة من التغير الاجتماعى لكافة الأوضاع التقليدية التى لم تعد تساير روح العصر من أجل اقامة بناء اجتماعى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع وغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك الا عن طريق دفعة قوية لاحداث تغيرات كيفية ولاحداث التقدم المنشود ، تلك الدفعة القوية ترتكز الى استراتيجية مناسبة للانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ٠

تلك هى مجموعة الأراء والاتجاهات المختلفة لتفسير مفهوم التنمية الاجتماعية واذا تناولناها بالمناقشة والتحليل فانى أرى صعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها قد يرجع ـ فى نظرى ـ الى اختلاط التعريف بالهدف فقد يقوم تعريف ما للتنمية الاجتماعية بابراز أهدافها ومقاصدها دون محاولة صياغة واستنتاج تعريف محدد للتنمية يرتكز الى أصول وفلسفة نظرية ، هذا من ناحية ،ومن ناحية اخرى قد يرجع صعوبة التعريف الى ارتكاز التنمية الاجتماعية الى غايات قيمية يصعب قياسها وتحديد أبعادها مثلما هو الحال فى التنمية الاقتصادية التى تقيس أشياء ملموسة ومحددة ولكن صعوبة الوصول الى تعريف محدد متفق عليه من المجتمع للتنمية الاجتماعية لايعنى ذلك عدم فاعليتها أو أنها أقل من القيمة من زميلتها التنمية الاقتصادية ، وهذا الأمر يدعو الى التقاء الأفكار السوسيولوجية لوضع صياغة محددة تكون بمثابة مرجع لكافة الدراسات والبحوث والتطبيقات الاجتماعية ، وان الوصول الى هذا التعريف ذى الأبعاد النظرية والتطبيقية سوف يزيد من احترام التخصصات الأخرى لمباحث الفكر الاجتماعى داخل المجتمع ويبعد عنها اللبس والغموض ٠

والتعريفات التى أشرت اليها سلفا مكملة بعضها بعضا سواء فى مجال النظر أو التطبيق ، الغاية والوسيلة ، فهناك من التعريفات التى ارتكزت على جانب الاستثمار الانسانى واعتبرته لب التنمية الاجتماعية مثلما فعل وارد وهجنز وان كان الثانى جعل هذا الاستثمار الانسانى لخدمة الاقتصاد فى حين أن العكس هو الصحيح ، فالانسان غاية التنمية وبمعنى آخر ينبغى أن يسخر لخدمة الانسان ، وفى الوقت نفسه الانسان وسيلة

احداث التقدم الانسانى فى المجالات المختلفة · ومن ناحية أخرى يؤكد نيلسون على استراتيجية تحقيق التنمية الاجتماعية من خـــلال عملية تغير المواقف الانسانية لمواكبته ظروف ومتطلبات العصر كما أن تعريف د· الكردى ينظر الى التنمية الاجتماعية من مدخل الخدمات التى تهيىء للانسان فرصة الاسهام فى البناء لتحقيق الغايات فى حين أن تعريف د· عبد الباسط يشير بحق الى مغزى مفهوم التنمية الاجتماعية باعتبارها أداة للتغير الاجتمـاعى ، تغير المجتمع فى مقوماته وقيمة وتقاليده ليحل محلها أوضاعا اجتماعية جديدة تسهم فى تحقيق التنمية وأهدافها ·

وينبغى لكى تحقق التنمية أهدافهـا لابد أن ترتكز الى مصادر شتى : فهناك المصـدر الفنى والتنظيمى لاستثمار كافة الموارد والطاقات المـــادية فى المجتمع · وهناك المصدر السياسى والقانونى الذى يشير الى اعتبار التنمية الاجتماعية حقا من حقوق المواطنة الصالحة ، وأخيرا هناك المصدر الأدبى الذى ينظر فيه الى التنمية باعتبارها انجازا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يهيىء للأفراد تطلعات وخـدمات تشبع احتياجاتهم ، وليس من شك فى أن درجة اشباع الأفراد لاحتياجاتهم تمثل معيارا دوليا لقياس مدى تقدم شعب من الشعوب وتحدد مكانة بين الدول فى سلم الرقى والرخاء والتقدم(١٣) ·

وأود أن أشير فى حقيقة الأمر الى أن تباين الأفكار حـــول المقصود من التنمية الاجتماعية فى مجال النظر أو التطبيق ، يعد تقدما فى الفـــكر الاجتماعى لأنه يثير حافظـــة الاجتماعيين نحـــو بذل أقصى ما يمكن من الارتقاء بمستوى التنظير العلمى لحركة التنمية الاجتماعية ومثـال هـــذا الاهتمام المتعاظم من جانب الاجتماعيين ، تلك الرسائل العلميـــة والبحوث التى تدور حول دراسة هذا الموضوع من زوايا وأبعاد مختلفة ·

وهكذا تبدو أهمية التنمية الاجتماعية ســـواء على المستوى المحلى أو العالمى فالتركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية فى الداخـــل يزيد

---

(١٣) د· محيى الدين صابر : التنمية الاجتماعية وطبيعتها · جامعة الدول العربية ، ادارة الشئون الاجتماعية والعمل ، المؤتمر الحـادى عشر للشئون الاجتماعية والعمل ١٩٦٧ ص٦٠١ ·

من انتماء الأفراد والجماعات للمجتمع لأنها تحقق أمنهم وتضمن استقرارهم وعدم جنوحهم الى التيارات الشاذة والمبادىء الهـــدامة ، كما أن التنمية الاجتماعية أيضا تعد مطلبا أساسيا لتحقيق السلام العالمى لأنها تسعى الى الابقاء بمستوى الانسان أينما وجد(١٤) ٠

واذا كان للتنمية الاجتماعية هذه الأهمية المحلية والعالمية فان السؤال الذى يطرح نفسه هنا وهو كيف يمكن حساب العائد من ورائها ؟ ثم ما هى المحـــكات الأساسية التى تقيس الطبيعة الانتاجيـــة لمشروعات التنميـة الاجتماعية ؟

ان الاجابة على السؤال الأول والمتعلقة بحساب العائد تشير الى أنه من الصعوبة بمكان قيـــاس عائد التنمية الاجتماعية على المدى القريب ذلك لأن هناك مجموعة من المشكلات تعترض سبيلنا ،وأولها صعوبة اعتبار أى جانب من جوانب الخـــدمات وسيلة ، وان كانت استراتيجية التنمية تحتم علينا وضع موازين وأولويات فى أى مرحلة من مراحل التفكير والعمل ٠

ثانى هذه المشكلات هى مسألة تقـــويم مشروعات التنمية الاجتماعية فالذى يحدث هو أننا نقيس أهمية هذه المشروعات وفقا لمؤشرات رأس المال المادى أو البشرى فنقيس معـــدل الخدمات الصحية بمعدل السكان الى كل طبيب ، والمفروض أن نقيس أهمية مشروعات التنمية وفقا لمخرجات هـذه المشروعات أى عائد هذه المشروعات الفعلى ٠

ثالث هذه المشكلات هى مشكلة الوسائل المتبعة فى تقويم الخـــدمة وشكلها وتنظيمها ووحداتها فى ضوء التقاليد والأسس الفنية التى جـرى عليها العرف فى البلاد المتقدمة ولكن الأمر يستلزم أن تراعى الواقع الاجتماعى للبلاد النامية ونضع وفقـــا له أسسا تكون مناسبة للتقويم والمتابعة حتى تأتى بنتائج مثمرة(١٥) ٠

---

(١٤) د٠ مصطفى الخشاب : دراســة المجتمع الانجلو المصرية ١٩٧٥ ص٢٦ ٠

(١٥) د٠ محيى الدين صابر : مرجع سابق ص٦٢٤ ٠

أما بالنسبة للاجابة عن السؤال الثـــانى التى تتعلق بمعايير تحديد أقتصاديات الخدمات ، فانه مما لا شك فيه أن هنـاك أيضا صعوبات كثيرة فى عمليات تقدير تكلفة الوحدات منها تغير الأسعار مثـلا ، لكن مهما كانت الصورة التقديرية تقريبية فانها ضرورة لابد منهـا وعلى أساسها ـ تخطيطا وتقويما ـ نستطيع أن نحدد ـ حجم الخدمةوكفايتها الانتاجية بل وربما يترتب على ذلك تغيير فى هيكلها وأقسامها وادارتها أو تغيير فى النسب والأوزان المرتبطة بوظائفها وأهدافها ،وربما يكون من المفيد أن تقدم دراسات ميدانية لتقدير التكلفة على أساس أرتباط هذه الخدمات ببيئات مختلفة ذات أعـــداد متباينة من السكان أو بأى اختلافات محلية أخرى وعلى أساس نوع الخـدمة نفسه ، وكل هـذه الدراسات والتقديرات التعليمية ضرورية لمعرفة امكانيات التوسع فى مجالات الخدمات فى التخطيط القريب المدى والبعيد المـدى الى جانب امكان اعـادة توزيع التكلفة فى صورة جديدة من وحدات التكلفة فى المشروع أو القطاع الواحد بما يضمن أفضل انتاجية ممكنـــة ، كما يفضل أيضا تحديد للمعدلات الفنية لأداء الخدمة كمتوسط التردد على المستشفيات أو متوسط البقاء داخل أو متوسط أشغالى الأسرة فى المستشفيات ومعدلات النجاح فى المدارس الى غير ذلك من معايير المعدلات الفنية(١٦) ٠

تلك هى بعض المشكلات التى تواجه قياس العائد من مشروعات التنمية الاجتماعيـة ومعـايير تحـديد اقتصادياتها ، وأسلوب التغلب على هـــذه المعوقات ، ولكن مهما كانت تلك المشكلات تمثل خطورة على أهداف ومستقبل التنمية الاجتماعيـــة فانها لن تدوم الى الأبد ذلك أن البحوث والدراسـات المستمرة التى تبغى وضع ضوابط معيشية تسير فى فلكهـا خطوات التنمية الاجتماعية ، هذه الدراسات بصدد وضع محكات علمية لقياس ناتج هـــذه التنمية ٠

التغير الاجتماعى

لا أود الدخـول فى دراسة مفصلة لمحتوى مفهوم التغير الاجتماعى ، فهـذا موضوع له أصالته ويحتاج الى مؤلف قائم بذاته ، وانما كل ما أود ان

---

(١٦) د٠ محيى الدين صابر : مرجع سابق ص٦٢٤ ٠

أشير اليه فى هذا المقام أن ألقى الضوء على حقيقة التغير بحيث يساعد ذلك على فهم علاقة التنمية بالتغير الاجتماعى ٠

وتحقيقا لهـذا المقصد فان التحليل العلمى لهذا الموضوع ينصب على افكار محدودة تتناول دراسة مفهوم التغير الاجتماعى بصفة عامة من خـلال تراث الفكر السوسيولوجى ، ثم علاقة هـــذا التغير بالمفهوم الثقافى ، أو ما قد ينشأ من تغير ثقافى اجتماعى له أبعـــاده الاصيلة فى كافة نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ٠٠ الخ ، ثم نشير فى اطار فكرة ثالثة عن المقصود بتخطيط التغير ٠

ومن حيث تفسـير التغير الاجتمـــاعى من خـــلال تراث الفـــكر السوسيولوجى ـ فان التغير الاجتماعى يعنى فى قاموس العلوم الاجتماعية كافة مظاهر التباين فى الظـاهرة الاجتماعيـــة ، بمعنى أن يشتمل التغير الاجتماعى على أسلوب التباين والاختلاف أو على العكس يشتمل على أسلوب التكيف لأى نمط اجتماعى يبدو من خـــلال ما يسود المجتمع من حـركات اجتماعية ، وفى الوقت نفسه قد يكون التغير تقدما وارتقاء أو على العكس قد يكون نكوصا وتخلفا ، قد يكون التغير مخططا أو غير ذلك ، كما قـد يكون تغيرا موجها مقصودا ، وقد لايكون هكذا ٠

ويفسر كنجزلى دافين Davis التغير من خلال دراسة التنظيم الاجتماعى وما قد يعتريه من تغيرات سواء فى البنـاء أو الوظيفة ، والتغير الاجتماعى على هذا الأساس أن هو الا جزء من شىء أكبر يطلق عليه التغير الثقافى ، وسنعود الى تفصيله فى موضع لاحـق ـ والذى يشتمل على كافة التغيرات التى تحـدث فى أى فرع من فروع الثقـــافة والفن والعـلم والتكنولوجيا والفلسفة ٠٠ الخ ومثلمـا يحدث من تغيرات فى أشـكال وقواعد التنظيمات الاجتماعية ٠

ويميز فون فيزى Wiese بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى ، فيرى أن التغير الاجتماعى يحوى مجمـــوعة من التغيرات فى علاقات الانسان ، بأخيه الانسان ، بينما يرجع التغير الثقافى الى النـــاتج الانسانى لـكافة الأنشطة الداخلية فى المجتمع(١٧) ٠

---

(١٧) Francis R. Allen : Socio-Cultural Dynamics The

ويشير العلامة ماكيفر MacIver الى مفهوم التغير الاجتماعى من خلال تقصى كافة عمليات التغير عبر التاريخ ، كى تتضح كافة القوى التى تتسبب فى حدوثه فى الماضى وانعكاسه على الحاضر ، ويرى أن دراستنا للتغير تجعلنا نركز الانتباه على البناء Structure حتى لا يختل فهمنا ولانصل الى عملية التغير ذاتها كذلك حين نحاول تفسير التغير لابد أن نعى أشكاله ووظائفه تلك التى تفسر لنا كافة القوى التى تعمل دائما على احداثه وتوجيهه(١٨) ٠

ومن ناحية أخرى يشير العلامة تالكوث بارسونز Parsons الى أشكال التغير الاجتماعى من منطلق وجود تباين واضح فى نظرة المجتمع لأى ظاهرة اجتماعية ، ومن منطلق اتساع قاعدة التنظيم الاجتماعى الذى يؤدى بالتالى الى حدوث تغيرات فى النظام وكافة مظاهر الفعل الاجتماعى(١٩) ٠

بينما يشير أرنولد جرين Green الى أسباب وعوامل التغير الاجتماعى ويبرز فى هذا المجال أثر العامل التكنولوجى أو المادى فى أحداث التغير وهو لا يغفل كافة مظاهر مقاومة التغير بفعل أشكال الثقافة المتغيرة أو بطيئة التغير وهو يرى أن التغير الاجتماعى ظاهرة انسانية تحدث فى جميع المجتمعات وفى كل الأوقات ولكن التغير قد يكون نسبيا بالرجوع الى عوامله ومسبباته ، كما أن جرين لا يخفى فى هذا المجال أثر الاستعارة الثقافية ودور القيم والمعايير فى مقاومة التغير أو قبوله(٢٠) ٠

وفضلا عن ذلك فان نورد سكوج Nord Skog يبرز أثر العوامل التكنولوجية فى أحداث التغير الاجتماعى ، ويرى أن أثر هذه العوامل لا تحدث فى وسائل الانتاج أو التوزيع ، ولكنها تؤثر من ناحية أخرى على

---

(١٨) MacIver : Society. Its structure and change New York, 1931 P. 392.

(١٩) Talcott Parsons & others : Theories of society VII. The free Press of Glencoe U.S.A., 1961 P. 1219.

Macmillan Comp. U.S.A. 1971 P. 35.

الايديولوجيا ، وقـد أسهب فى توضيح ذلك كارل ماركس حين فسر المفهوم المادى لتاريخ حركة التغير ، وفضلا عن ذلك فان هناك تأثيرا وانطباعا للآلية على التغير فى القيم والاتجاهات والفلسفات(٢١) ٠

وليس من شك فى أن هذه التفسيرات المتباينة لمفهوم التغير الاجتماعى انما تضمها نظريات متباينة ، فلقد أشار لا بيير Richard T. La Piere فى مؤلفه عن « التغير الاجتماعى » الى تأثير عامل الأنتشار Diffusion والى نظرية الحتمية الجغرافية أو البيولوجية ، وأثر عمليـــة التمثيل الاجتماعى S. assimilation فى حدوث التغير ، أو تأثير العوامل الاكولوجية على النمو الذى أظهره ، روبرت بارك Park حين درس الحيـــاة الاجتماعية والبناء الاجتماعى فى أمريكا ، كذلك هنـاك تفسير التغير من خـــلال فهم أوجبرن Ogburn لنظرية التخلف الثقـــافى فى كتـــابة social change عـــام ١٩٢٢(٢٢) ٠

وحول آثار حركة التغير الاجتماعى يشير فرنسيس ألن Allen الى أن التغير الاجتماعى قد أصاب بناء الأسرة ووظائفها ، وكان له انطباعه على تغير المكانة والأدوار الاجتماعية فيها ، وظهرت المرأة فى صورة متغيرة عن ذى قبل حيث أصبح لها سلطة أتخاذ القرار فى الأســـرة كما للرجل سواء بسواء(٢٣) ٠

ويشير سكوت John Paul Scott الى أن هذه الآثار والنتائج لحركة التغير الاجتماعى انما تسير وفقا لقاعدة اجتماعية ضابطة تبدو فى أسلوب التربية فى الأسرة وفى توزيع الأدوار بين الأفـــراد والجماعات أو بحسب الجنس

---

(٢٠) Arnold W. Green : Sociology, McGraw-Hill book Comp. Inc., 1952 P. 479.

(٢١) John Eric Nordskg : Social change, 1962 P. 24.

(٢٢) Richard la Piere : Social change McGray-Hill book Comp. New Yorw, 1956 P. 22.

(٢٣) Francis R. Allen & others : Technology and social change, appleton Century-Crofts Inc., U.S.A., 1957 P. 306.

وتبدو هذه الظواهر كلها فى تغير الأدوار مثلما يحـــدث فى النظم التربوية والسياسية(٢٤) ٠

وواضح من استعراض كافة هذه الاتجاهات المفسرة لحـــركة التغير الاجتماعى أنها جميعا تتكامل فى تفسير التغير ، بمعنى أننـــا اذا أخذنا بها ككل فاننا نستطيع أن نتعرف على عوامل التغير كما هو موضح عنـد جرين ونورد سكوج وسكوت هؤلاء الذين ركزوا على مجموعة من المتغيرات المفسرة لأسباب حدوث التغير وان أعطوا للعامل التكنولوجى الأثر الفعال للتعجيل بالتغير الاجتماعى بسرعة النتائج الناجمة عنـه ، وفى ذات الوقت لم يخف هؤلاء العلماء تأثير الجوانب القيمية فى المجتمع وكيف أنهـا تلعب دورا معاكسا أحيانا لحركة التغير ، ويبرز فى هذا المجال تأصيل دور القيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تتم داخل الأسرة للأفراد ٠

ومن زاوية أخرى فلقد أشار كل من دافيز وفيزى وماكيفر وبارسونز وألن الى مظاهر التغير الاجتماعى كما يبدو فى الواقع ، وأشاروا فى هـذا المجال الى تأثير التغير من خلال البناء والوظيفة سواء للمجتمع أو الجماعة أو ظهور بوادر التغير من خلال التنظيم الاجتماعى أو من خـــلال الأسرة وبطبيعة الحال فان التغير فى هذه الأحوال انما يشتمل على الأدوار والمكانات الاجتماعية بحيث يكون نتيجة التغير ظهور ادوار مستحدثة ومكانات جديدة تعمل على تأصيل التغير وان بدت عوامل المقـاومة الخفيـــة ويشير ماكيفر حقيقة الى ضرورة البحث عن قوى التغير من خلال التاريخ وهو فى هـذا يتفق مع دوركايم فى الاهتمـــام بكـافة المعطيات التاريخيـــة فى البحث الاجتماعى ٠

وكل ما يمكن أن تشير اليـــه هذه التعريفات هو أن هناك تلازما بين التغير وبين التنمية ، ذلك أن التنمية كما سبق القول أداة للتغير الاجتماعى

---

(٢٤) John Paul Scott & others : Social Control and social change U.S.A., 1971 P. 198.

والتنمية هنـا شاملة لكافة الجوانب المادية والمعنوية لثقافة المجتمع باعتبار أن الثقـافة كل ، ومن هنـا يمكن القـول أن التنمية أحـد عوامل التغير الاجتماعى ٠

ويشير مارتندال Martlndale الى حقيقة العلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى Cultural change فيما أسماه بالتغير الثقـافى الاجتماعى ، فيرى أن هـذا الشكل من التغير انما يعنى بتفسير الاشـكال الاجتماعية والثقافية وكافة الانساق المختلفة سفرد والجماعة ، فنظرية السلوك الاجتماعى لا تميل الى تأييد وجهة النظر القائلة بأن نتاج النشاط الخـلاق للفرد يمثل جانبا متقدما فى شكل عشوائى أو دائرى بمعنى أن هـذا التقدم السلوكى يتم عشوائيا دون ضوابط محددة ،وانما النتاج الثقـافى للجماعات يمكن أن يتكامل وأن يستمر أطـول فتـرة ممكنة عن طريق استخدام العـلم والتكنولوجيا ، وفى نفس الوقت فان نسبية التغير تحتم علينا القـول بأن بعض التغيرات الاجتماعية الثقافية تتم فى شكل دائرى مثلما يحـدث عندما تتطور المجتمعات المحليـة وتصبح مدنا ، ولا يعنى ذلك أن هنـاك بعض المجتمعات المحلية الأخرى قد تنمو بشكل عشوائى وبالتـالى لا تكتسب صفة الثبات والاستقرار النظامى كذلك التى تتغير باسلوب عملى واقعى ٠

وتفترض السلوكية الاجتماعية أن التنظيمات القانونية بوصفها أدوات ضبط اجتماعى رسمى يمكن أن تحدث على الاقل بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية ، ونعنى ذلك أن القانون ممثلا فى تنظيماته الاجتماعية قـد يكون عاملا فى أحداث التغير الاجتماعى ونستطيع أن نتبين ذلك من خلال دراسة الحادثة الاجتماعية التى تعد مظهرا من مظاهر حدوث التغير بواسطة القاعدة القانونية ، وهذا يشير بطبيعة الحـال الى أن المجتمعات والمدنيات تكون موضوعا خصبا لدراسة التغير الاجتماعى الثقافى ٠

ومن زاوية أخرى فان التغير الثقافى الاجتماعى لا يمثل مشكلة عقلية فحسب بعيدا عن التطبيق فى الواقع الاجتماعى ذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع والتى قد تسبب للفـرد أو الجماعة مشكلات معنية بخير الانسان وهو وسيلة حدوث التغير الى التفكير باسلوب أو بآخر

نحو تغير هذه الأوضاع ، وقد يتم ذلك عن طريق تنشئة الفـــرد من نعومة أظافره على اتباع كافة السبل التى تحفظ له بناء اجتماعيا وثقافيا متقدما ، وقد يلعب الضبط الاجتماعى دورا فى احداث هذا التغير الاجتماعى الثقـافى متلما ألمحنا الى دور القانون كأداة اجتماعية ضابطة ٠

وطالما كنـا بصدد دراســـة طبيعة التغير الاجتماعى الثقافى ، فان الضرورة تحتم علينا أن نشير فى هـــذا المجال الى محتوى نظرية التخلف الثقافى للعلامة أوجبرن ولو بشـكل موجز ، اذ تفترض هـــذه النظرية أن التكنولوجيا تميل دائما الى التغير بصورة أسـرع من الظواهر الثقافيـــة المعنوية ، ومن هنا تنشأ مشكلة التخلف الثقافى عنـد الانسان ، معنى ذلك وفقا للاطار النظرى لهذه النظرية أن العامل التكنولوجى أو عامل الاختراع يمثل روح التغير الاجتماعى الثقافى ، ولكن لكى نكون منصفين فى تحليلنا ينبغى ألا نغفل بأى حال من الأحوال أثر عملية التنشئة الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعى فى تشجيع الفرد والجماعة على قبول التغير من عدمه ٠

وانه من الأهمية بمكان أن ندخل فى تفسيرنا للتغير الاجتماعى الثقافى مقدار ما تلعبه العناصـــر التنظيمية فى المجتمع من دور فى تحقيق ابراز مظهر عملى لكافة الأفكار العقلية التى تمثل حقيقة دوافع داخليـــة لقبول أو رفض التغير أو بمعنى آخر نريد أن تبدو هذه الأفكار العقلية فى صورة نموذج اجتماعى ملموس مثل الطبقة أو الحزب أو الأمة كاشـكال سياسية لها الطابع الاجتماعى(٢٥) ٠

وهكـــذا يطالعنا مارتندال بمجموعة من المتغيرات التى تلعب دورها فى احداث ليس فقـط التغير الاجتماعى ، بل أيضا نؤكد على وثيق الصلة من أشكال التغير اجتماعية كانت أو ثقافية ،وقد سبق لنا القول بأن التغيير الثقافى من العموميـــة والشمول بحيث يشتمل على التغير الاجتماعى فى المجتمع ٠

ولقد بلغ عمق تحليل مارتندال للتغير الاجتماعى الثقـافى أن فسره

---

(٢٥) Don Matindale : Social life and Cultural change, Dvan Nostvand Comp. Inc., U.S.A. 1963 P. 54.

وفقا لمنطق سلوكى وهذا يشير بطبيعة الحال الى أهمية الجانب الأمبريقى لأشكال التغير ، بدليل أنه يرى أن الأفكار العقلية ينبغى أن يكون لها نموذج واقعى فى النسق الاجتماعى فالأفكار حبيسة العقول لا يمكن أن تخرج الى النور الا اذا كان هناك اعتقاد راسخ من الانسان نحو تطبيقها فى الواقع ويعنى التطبيق هنا أن يكون لها شكل ملموس فى المجتمع بصرف النظر عن كون هذا الشكل تغيرا الى التقدم أو العكس ٠

وفضلا عن كل ماتقدم فان مارتندال وهو بصدد تفسير دوافع التغير الثقافى الاجتماعى يشير الى القاعدة القانونية كأداة للتغير ، وهذا موضوع له أهميته فى واقع الأمر ونستطيع أن نسايره فى القول باهمية القانون فى أحداث التغير ، ذلك لان القانون هو ترجمة مقننة لعادات الجماعة وتقاليدها وتراثها بحيث أن هذه العادات حينما تقادم عليها الزمن أصبحت تمثل شخصية الجماعة وبالتالى توافق الأغلبية على صياغتها فى شكل قانونى لتنظيم علاقات الأفراد ، وبالتالى فان القنون يعكس رغبة الأفراد فى التغير ، أو قد يحدث العكس خاصة فى المجتمعات التقليدية الجامدة التى يعبر فيها القانون عن وضع استاتيكى متحجر ،ولكى يمكن للقانون فى المجتمع النامى أن يكون أداة للتغير سائدة نظام تربوى يعمل على ترشيد سلوك الفرد والجماعة ومن هنا يمكن القول أن التغيير بالقانون يعتبر تغيرا موجها أو مقصودا وغالبا ما يظهر ذلك فى المجتمعات المختلفة حيث لا يكون للأفراد والجماعات صفة المبادأة نحو تغير أوضاعهم فتلجأ القيادة السياسية الى سن التشريعات اللازمة للأنتقال بالمجتمع الى وضع أفضل ٠

أما عما أثاره مارتندال من نظريته للتخلف الثقافى عن أوجبرن فنحن لا نوافق على قسمته الثقافة الى جزءين مادى ولا مادى ، فالثقافة كما يشير الى ذلك العلامة سوركين تمثل كلا لايقبل التجزئة ، كلا تتفاعل أجزاؤه وتتساند ٠ واذا ما حدث تغير ثقافى فانما يعترى كافة الجوانب الثقافة ذات التأثير المتبادل ٠

ويشير ألن Allen الى أنه مما لاجدال فيه أن التغير الاجتماعى الثقافى يلعب دورا هاما فى احداث التغير فى العلاقات والبناءات الاجتماعية ذلك أن الفكرة الأساسية فى هذا الموضوع هى أن أى تغير انما تتأكد جذوره من

خلال ما يحدثه من تغيرات فى البناء الاجتماعى ومعرفة أى أجزاء هـذا البنـاء يسير فيـه التغير وجهـة بنائية والحقيقة الأساسية التى يؤكـدها البعض تكمن فى تساؤل : هـل يحدث التغير من خـلال النمط الصناعى فى المجتمع حيث يؤكد هؤلاء البعض على معانى الانجاز والعمومية والترشيد بوجه عام ، كما يشير البعض الى تساؤلات أخرى عن حقيقة الأفراد الراغبين فى احداث التغير ، ومن هم القادة الذين يتولون حركة هـذا التغير وما أثر الرأى العام فى أحداثه ، وباختصـار ما هـو الموقف الأساسى الكلى فى المجتمع والذى منـه ينبع التغيير ، وما هى الوسائل الثقافيـة المؤثرة فى التعجيل بحدوثه ٠

ان بعض البنـاءات المتغيرة ربما تتيح الفرصـة لمعرفة وظيفة هـذه الأبنية ويعبر ميرتون عن ذلك حين يرى أن البحث عن التغير الاجتمـاعى ينبغى أن يتم بواسطة التحقيق من وظيفته الظـاهرة أو الخفيـة ، وذلك من خلال التنظيم الاجتمـاعى للتغيرات اذن تبـدو مترابطة بعلاقات فى النسق ووظائفه وآثاره العامة ٠

وللثقافة اعتبارها أيضا فى مجـال التغير ذلك انه اذا كانت التغيرات تؤثر فى السلوك الاخلاقى للفرد أو الجماعة فانها بالتالى يمكن أن تحـدث نتائج معينـة ، ولذلك فان التغير ربما يرجع الى أشياء خاصـة أو متغيرة فى الثقافة ، كما قد يكون التغير له دلالة هامة وكيفية سواء من خلال الحالة المتغيرة أو الخاصة عند الناس ، وأبعد من ذلك فان أهمية التغير تشير الى مستوى النسق الذى يحدث فيه التغير أو تشير الى عموميته أنماط الثقـافة وهـذا ما يمكن أن نطلق عليـه عامل الاسهام فى احداث التغير من جانب الأفراد والجماعات(٢٦) ٠

أى نقطة الارتكاز عند ألن Allen هى دراسة أبعـاد التغير الثقافى والاجتماعى من خلال آثاره ونتائجه على مستوى البناء الاجتماعى ، وفضلا عن ذلك دراسة مسبباته بالتركيز على العامل المادى الصناعى والاشـارة الى دور المعنويات فى خضم هذا التأثير الثقـافى ، يشير ألن الى كل ذلك

---

(٢٦) Allen : Op. cit., P. 46.

مستفيدا بتحليل ميرتون الوظيفى فى التعرف على نتائج التغير فى البناءات الداخلية والخارجية ٠

ونخلص من كل ما تقـدم الى أن الثقافة والمجتمع بينهما ترابط سواء من حيث الثبات والجمود أو من حيث التغير ، وقد اتضح لنا مقدار التداخل والتفاعل من المفهومين من خـلال كافة التغيرات الثقافية والاجتماعية التى تسود المجتمعات أو من خلال مناقشة عوامل الثبات والجمود التى تبقى على المجتمع فى وضعية استاتيكية ٠

ونظرا لما قد يحدث داخل المجتمع من نتائج سيئة نتيجة حدوث طفرات من التغيرات العشوائيـة أو العارضة ، أو أن تكون نتيجة قرارات سريعة وغير مدروسة أو تحدث بفعل عوامل الانتشار الثقـافى ، وباختصار تعتبر تغيرات غير مخططة مثل ما قـد يسود المجتمع من موضات وتقاليع تنتشر بسهولة ويسر دون أن يخطط لها المجتمع وتحدث تغييرا فى أذواق النـاس ومعاييرهم الاجتماعية ، ليس هذا فحسب بل أن المختـرعات المـادية وان ارتكزت على الملاحظات العلمية الا أن جانب الصدفة قد يمثل أحد العوامل التى توصل الى نتائج لم يحسب لها الباحث حسابا ، ثم نتساءل هل يستطيع أحد القول بأن اختراع السيارة قد خطط له أو هل قد خطط مخترع الطائرة لذلك وأبعد من ذلك هـل خطط كولومبس لاكتشاف العـالم الجـديد ، تلك تساؤلات يطرحهـا ألن فى معرض حديثه عن التغير المخطط أعود فأقول أنه نظرا لما قد يحـدث عن التغير العشوائى من نتائج سيئة فقد بدت الرغبة فى ارتكاز التغير على الجانب العلمى فيما أسمى بالتغير المخطط ٠

وان البرامج الاجتماعية العلميـة يمكن أن تعبر عن الوجه المشرق للتخطيط الناجح الهادف الى احداث تغير من أجل رفاهية الانسان ، ويظهر ما يسمى بالتخطيط الاقليمى للمـدن والذى يرتبط أساسا بوجود مشـكلات يعانى منها المجتمع وتدفع الى التخطيط من اجل العلاج وبذلك ترتبط حركة التنمية بالتخطيط بهدف احداث تغير اجتماعى مخطط(٢٧) ٠

وليس من شك فى أن التخطيط لاحداث التغير ، أو بمعنى آخر التغير

---

(٢٧) Allen : Ibid P. 59.

المخطط ان هو الا صـــورة متقدمة من مفهوم التغير الاجتماعى بصفة عامة وأن يقينى بأن الاعتراف بهذا التغير المخطط كان مطلبا ملحـا يواكب حركة التنمية الشاملة فى مجتمعات ما بعـد الحـرب والتى لم تعد ظروفها المـادية والانسانية تسمح بتغيرات عشوائية غير مأمونة العواقب ٠

ومن زاوية أخرى فان العلامة لابيير La Piereيشير الى أن هنـــاك تغيرا مبرمجا فى مجتمع مخطط ، ويفضل ذلك حين يرى أنه يوجـــد أمـل عظيم فى عالم اليوم لأن يتولى مجموعة من المفكرين قيادة التغير فى المجتمع أو بمعنى آخر أن يتم التغير على هـدى من أفكارهم ولو بشكل تعسفى طالما كان ذلك لصالح تقدم المجتمعات وأن يتم هذا التغير الذى يصدر فى صيغة عملية من خلال الحكومات التى يمكن أن تبرز نموذجا لمستقبل التغير يتمشى ويواكب كافة الاهتمامات المعاصرة ، الأمـــر الذى يؤكد على أن التخطيط الاجتماعى أصبح مطلبا ملحا من أجـل تغيير هادف ومؤثر ، واذا ترجمنا ذلك الى واقع اميريقى قلنا أن هناك وجهة نظر ترى أن الحكومات يمكنهـا أن تتحمل مسئوليات برامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وهذا قائم على افتراض أن التغيرات الاجتماعيـة يمكن أن تتجمع وأن توضع فى الاعتبار وبناء عليه فان الحـــكومات تصبح أكثر اهتماما لتحقيق هـــذه التغيرات ٠

هذه التغيرات التى يستطيع الانسان من خـلال مظاهرها المخططة أن يستفيد منها وأن يحقق من ورائها عائدا مجزيا ، ومن هنا نستطيع القـول أن قوانين التغير الاجتماعى تصبح واقعيا تنفيذيا من خلال آثارها ونتائجها المشتركة ، وبحيث تعطى صورة حية لمستقبل المجتمع وعاداته وتشريعاته ، أو بمعنى آخر تصبح هذه القوانين الاجتماعية ذات دلالة خاصة اذا ما تمكنت الحكومات كجهـات تنفيذ من أن تحلل ماضى التراث لتخلق منـــه المستقبل الاجتماعى مارا بالحاضر(٢٨) ٠

معنى هذا أن لابير يشير الى قيـام تغيير مخطط من واقع برامج تمثل اطارا تنفيذيا لهـذا التغير المخطط ، كما انه يربط ما بين القيـادة الفكرية

---

(٢٨) La Pier : Op. cit., P. 69.

لحركة التغير والتى تتمثل بطبيعة الحال فى كافة الخبراء والمتخصصين فى مجالات الأنشطة المختلفة ، أو بمعنى آخر يربط ما بين قادة التخطيط للتغير وبين القيادة التنفيذية وهى الحكومة لأنها التى تمتلك سلطة اتخاذ القرار ، وانه من المفيد حقا أن يكون هـذا التكامل الفنى ـ التنفيذى قائمـا بحيث يتسم بالتعاون والتفاعل المتبادل فى اطار الظروف الموضوعية للمجتمع لأن آفة المجتمعات الناميـة بوجه خاص التضـارب بين التخطيط الذى يرسم صورة ما ينبغى أن يكون عليـه حالة المجتمع فى كافة المجالات والتنفيذ الذى يعبر عن الواقع الاجتماعى كما يعيشه الفـرد والجماعة ، ويا حبذا لو تم التقارب بين الجهازين فى اطار من الفهم المشترك والاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة ٠

ويشير لابيير فى خضم تحليله السابق الاشـارة اليه قضية على جانب كبير من الأهمية مقدار المسئولية الحكومية عن برامج الخدمات لأن الحكومة تستطيع توجيه التغير ، غير أنى أرى ان حدوث التغير الاجتماعى فى المجتمع نتيجة برامج ومشروعات التنمية ليس مسئولية الحكومة وحـدها خصوصا فى المجتمعات النامية ، بل أن التكافل والتساند بين الجهد الرسمى والأهلى أفضل السبل للوصول ببرامج التغيير الى الهدف المنشود ٠

ومن زاوية أخرى يشير وارن بنيس Bennis الى أنمـاط مختلفـة من عمليات التغير المخطط يشير الى توفر أهـداف متبـادلة ومتساندة فى نسق القوة فضلا عن امكانية تحقيق هذه الأهداف المتبادلة ليس فقط عن طريق القوة بل أيضا عن طريق الابتـكار الصادق فى وسائل التنفيذ والامكانات المتاحة ، ان التغير بالقوة قد يحدث اختلال فى التوازن فى مسار حـركة التغير ، فضلا عن أن القوة تمثل أداة اجتماعية ضابطة وربما لاتحقق الهدف المتبادل بالصورة المرجوة وهذا أمر غاية فى التعقيد ٠

وهناك شكل من أشـكال « التغير التكنوقراطى » ويتميز عن التغير المخطط من خلال الهدف القائم على أساسه والوسيلة المستخدمة فى احداث التغير وهى الوسائل الفنية والتكنولوجية بعامة ٠

وهناك أيضا التغير التفاعلى الذى يتميز بتوفر الأهداف المتبـادلة وعدالة

توزيع القوة ، فضلا عن حدوث تغير رسمى مقصود(٢٩) ٠

وفى اعتقادى أن التوازن فى احداث التغير المخطط عن طريق عدالة توزيع الأدوار والمسئوليات مسألة غاية فى الأهمية ، اذ قد يحتاج حدوث التغير الى نسق القوة فى وقت ما حيث يستلزم صدور قرارات تنفيذية معينة تعتمد على تحقيق الهدف ، وفى نفس الوقت فان دور القاعدة العريضة صاحبة المصلحة فى التغيير ينبغى ألا يغفل فى خضم عملية التنمية الشاملة ، وفى الوقت نفسه قد يحتاج الجهاز الفنى الى سلطات محدودة تساعد على انجاز الأهداف فى مرحلة التخطيط لتصبح أكثر ملاءمة للتطبيق باختصار ان حدوث التغير للخطط مسئولية شاملة تحتاج الى تفاعل وتضافر الجميع ٠

ويشير بنيس فى موضوع آخر الى أن جذور التغير المخطط لم يتفق عليها صانعو القرار وعلماء الاجتماع فى أمريكا عام ١٩٦٠ عما هى الحال عليه الآن ، وكانت هذه الأفكار نقطة ارتكاز أساسية وموضع مناقشات مستفيضة ، وقد أوضح لستر وارد Lester F. Ward وهو أحد علماء الاجتماع المبرزين فى أمريكا ضرورة التمسك بأساليب علمية فى احداث التغير من خلال نماذج السلوك والعلاقات ، كما أوضح أهمية الوعى لاحداث التغير فضلا عن أهمية العلم فى احداث التغير القائم على أساس من الادارة والتنظيم ٠

وانه ليبدو انه من حسن الطالع أو العكس أن المناقشات الأمريكية اليوم (الستينات) حول توجيه وادارة التغير الاجتماعى تؤخذ بشكل الاسهام العقائدى أى فى اطار سياسة الحرية الاقتصادية التى كان لها اثر على حدوث التغير المخطط فضلا عن تعاظم أدوات البحث الاجتماعى التى تصبح أكثر فائدة فى عملية تخطيط التغير ، بل أن الانسان يستطيع أن يخطط للتغير مستقبلا حين يكون على دراية تامة بالظروف الثقافية التى تسود المجتمع ، بل أن النزعة العقلانية ، والامبريقية التى تسود عالم اليوم وانتشار الحريات والديمقراطية كل ذلك يؤثر بشكل ما فى طبيعة التغير المرتقب ٠

---

(٢٩) Warren I Bennis & others : Planning of change, Holt Rinehart and Winston New York, 1961, P. 145.

ويواجه علمـاء تخطيط التغير بعض المشكلات التى تتعلق بمدى قدرة ثقافة مجتمع ما على استيعاب التغيرات المستقبلية ، وفى هذا الاطار يشير مانهايم الى طبيعة العلاقات الداخلية بين أشكال التنظيم الاجتماعى والقدرات العقلية وأنماط التفكير(٣٠) ٠

واضح من تفسير بنيس للتغير المخطط أن هذا الشكل من التغير يرتكز الى دعامات أساسية منها ما هو علمى قائم على الاستفادة من كافة خبرات العلوم والتكنولوجيا ، ومنها ما هو عقائدى أى قيـام التغير على أساس فلسفة المجتمع وأيديولوجيته ، ومنها ما هو اجتماعى حيث أنه من الضرورى أن يتعـرف المخطط على كافة ألوان العـلاقات المتفـاعلة بين التنظيمـات الاجتماعية مثلما أوضح كارل ماتهايم وباختصار فان هذه العوامل هى التى تميـز التغير المخطط عن التغير العشـوائى الذى يحدث نتيجـة لطفرات فجائيـة ٠

بعد هذا العرض المفصل لتفسير مفهوم التغير الاجتماعى بشـكل عام وعلاقته بالتغير الثقافى من ناحية والتغير المخطط من ناحية أخـرى تتضح لنا حقيقة التلازم بين التنمية الشاملة والتغير الاجتماعى باعتبار أن الأولى أداة كما سبق القول الى هذا التغير وسوف نزيد هـذا الأمر ايضاحا فى الفقرة التالية ٠

العلاقة الوظيفية بين التنمية والتغير

أوضحنا فيما سبق المقصود بالتنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعى وذلك حتى تتضح لنـا الرؤية حين نعالج طبيعة العلاقة بين العمليتين وهى مقصد حديثنا فى هذه الفقرة ٠

وبادىء ذى بدء نشير الى هـذه العلاقة الوظيفية من خلال مناقشتنا لأفكار أربعة تتعلق بهـا : الأولى وتتعلق بتداخل عوامل التغير الاجتماعى والتنمية عند سملزر ، والثانيـة تتعلق بأثر عامل الاختـراع فى التغير الاجتماعى عند لابيير ، والثالثـة تتعلق بالرابطة الوثيقة بين التكنولوجيا

---

(٣٠) Bennis : Ibid P. 7.

والتغير عند ترست ، والرابعة تتعلق بالحراك والتباين الاجتماعى كما يشير ايزنشتاد ٠

أولا ـ يشير سملزر الى مثال لعملية التحديث (التنمية) لايضاح طبيعة التداخل بين عمليات التغير المختلفة ، فيرى انه لابد أن يؤكد حقيقة ماثلة وهى أن هناك تداخلا بين عوامل التغير الاجتماعى مثال ذلك ما يحدث فى عملية التنمية أو التحديث وما يبدو خلالها من تداخل عمليات التغير وتعقدها ٠

لقد وضحت أهمية دراسة النمو فى المجتمع النامى من وجهة نظر علماء الاجتماع من وقت مبكر سواء عند سبنسر أو ماركس أو فيبر أو دوركايم ، وعلى سبيل المثال فان هؤلاء قد انشغلوا مسبقا بطرق مختلفة وبأمور تتعلق بالأسباب والنتائج لما يمكن أن يطلق عليه اليوم بالتنمية الاقتصادية ، وان أفكار هؤلاء العلماء تدور حول حدوث التغير الاجتماعى، وبالاضافة الى ذلك فان الاهتمام بالتنمية قد زاد فى الأوقات المعاصرة عن طريق الطفرة العالمية نحو تبنى مشروعات تنموية تعمل على احداث تغيير اجتماعى خاصة فى المجتمعات المتخلفة والتى أضحت اليوم مستقلة وقادرة على تطوير أمور نفسها الى مستقبل أفضل ٠

أقول ان عملية التنمية أصبحت اليوم حقيقة مؤكدة عند انسان القرن العشرين ، وهى فى نفس الوقت تعتبر عملية نمطية تشير الى درجات من السهولة أو الصعوبة فى مجال التطبيق بحسب المتغيرات المتاحة لانجاحها أو تعويق مسارها ووفقا لهذا التفسير يمكن أن نشير الى أربعة نماذج تنموية متميزة ولكنها متداخلة :

١ ـ فى حقل التكنولوجيا فان المجتمع المتقدم ان هو الا مجتمع متغير بدأ بسيطا وبواسطة الوسائل الفنية تمكن من تطبيق المعرفة العلمية ٠

٢ ـ فى حقل الزراعة ، فان المجتمع المتقدم يتجه من مجتمع زراعى الى مجتمع الانتاج التجارى لتسويق الحاصلات الزراعية وهذا يعنى التخصص فى نوع معين من المحاصيل وأن ينتج سلعا غير زراعية ويطرحها فى السوق ٠

٣ ـ فى حقل الصناعة ، فان المجتمع المتقدم يمر بفتـــرة تحـول من استخدام الانسان والحيوان أو الاعتمـــاد على العمال لتشغيل الآلات الى الاستعانة بالوسائل الفنية لتحل محلها وينتج انتاجا وفيرا ٠

٤ ـ وفى الاطار الاكولوجى فان المجتمع المتقـدم يتحرك من المزرعة والقرية تجاه تدعيم المراكز الحضرية ٠

وأبعد من ذلك فانه بينما تحدث هذه العمليات الأربعة خـــلال عملية التنمية ، فانهـا لا تحتـــاج الى بعضها بالضرورة ، وبما يمكن أن تتحول الزراعة الى عمليات تجارية بدون أى تحولات فى المجال الصناعى كالحال فى المستعمرات التى تميل الى زيادة الانتاج من خلال استثمار المواد الأولية والخام ، كما أن التصنيع يمكن أن يحدث من خلال القرية كالحال فى التصنيع البريطانى المبكر وفى بعض مجتمعات آسيا ، والنتيجة التى يمكن استخلاصها من هـذه الملاحظات هى الآثار والأسباب الناجمة عن التنمية الاقتصـــادية والتى يمكن أن نتوقع حدوثها من خلال انتقالها من مجتمع لآخر ٠

ان التنمية أكثر من ذلك مظهرا من مظاهر التغير الاجتماعى المعقد ، كما أن مفهوم التحـديث له صلة قرابة بمفهوم التنمية الاقتصادية ، ولـكن لكى نكون أكثر وضوحا فى دراسة الأبعاد الاجتماعية أن نرجع الى حقيقة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والأكولوجية التى تبدو من خـلال الاطار الثقافى والاجتماعى للمجتمع ، اننا نتوقع حدوث تغيرات عميقة فى هـــذه المظاهر كما يحدث فى المظهر السياسى حيث تبدو أنساق بيروقراطية تتميز بظهور الأحزاب السياسية ، وكذلك المظهر التربوى حيث يتأثر المجتمع بزيادة المهارة الانتاجية ، وفى المظهر الدينى يبدو نسق المعتقدات المقدســـة ليحل محلها الديانات التقليدية وفى المظهر العائلى حيث تظهر وحدة القرابة الممتدة وتفقد خصائصها مع ظهور حركة التنمية ، كما تبدو آثار التغير الناجم عن التنميـة فى مظهر التـــدرج الاجتماعى كالحـــال فى الحـراك الاجتماعى والجغرافى ، وأبعد من ذلك فان هـذه التغيرات تبـدأ فى أى وقت وتتقـــدم فى أى مستوى من أجل تنمية المجتمع ،ان المجتمع المستحدث اذن تبـدو فيه التغيرات المختلفة ابتداء من التغير فى الزمن الى التغير فى التنمية ذاتها ، أن بعض التغيرات التنظيمية سوف تقود دائما الى التغير أو يحـــدث من

خلالها التغير بينما تبقى فى نفس الوقت بعض النظم متخلفة ، وعلى هذا فان المجتمع المتقـــدم يستطيع أن ينسق بين حركات التغير بأسلوب معـــرفى وترشيدى يحافظ على سمة التقدم(٣١) ٠

معنى هـذا أن التداخل بين عوامل التغير الاجتماعى وتفاعلها تعكس بطبيعة الحال الدور الذى يمكن أن تلعبه التنمية كأداة للتغير فى هذا المجال وتبدو هذه السمات المتفاعلة والمتداخلة خلال فترة تحول المجتمعات من حالة البساطة الى التعقيد مثلما أشار الى ذلك سملزر وان كان قـد أوضح لنـا التنمية النسبية الاجتماعية فى مراحل انتقال هذه المجتمعات من البساطة الى التعقيد ، وبطبيعة الحـــال فان ســـمة النسبية الاجتماعيـة هـذه لا تحتم وجـــود مراحل مقدسة ينبغى أن يسير فى اطارها المجتمع حتى ينتقل الى مرحلة التنمية والتغير الاجتماعى مثلما أشار الى ذلك روستو حين تحـدث عن مراحل حتميـة للنمو الاقتصادى ، فكأن سملزر لا يتفق مع روستو فى هذا التحليل ومن هنا تبدو النظرة السوسيولوجية التى تعتقد فى أهميـــة المتغيرات الاجتماعية التى تؤثر فى مسار حركة التغيير والتنمية تقدما كان أم تخلفا ٠

كذلك فاننا نتفق مع سملزر فى أن التنمية أحد مظاهر التغير الاجتماعى التى تبدو ـ كما قال ـ من خـلال الاطـار الثقافى والاجتماعى للمجتمع فى كافة الميادين التربوية والسياسية والصناعية ٠٠ الخ ، والتنمية بهذا المعنى يمكن أن تؤدى الى تغير اجتماعى الى الأمام طالما سارت برامجها ومشروعاتها وفق حركة ترشيدية علمية ٠

ثانيا ـ ويحقق العلامة **لا بيير** صيغة العلاقة الوظيفية بين التنمية والتنمية والتغير الاجتماعى من خلاله دراسته لعامل الاختراع باعتباره أحـد عوامل التغير ، ويرى أن نشأة تنظيمات اجتماعية فى اطار الخط التنموى للمجتمع عملية تأخـذ وقتا طويلا اذا ما قيست بتلك التنمية التى تنبع عادة أو تعتمد على عامل الاختراع الذى يـكون له تأثير وظيفى غالب على بنـاء المجتمع ، ذلك أن الاهتمام بعامل الاختراع يعتبر سمة من سمات التـلاقى بين التنمية

---

(٣١) Smelser : Op. cit., P. 716.

والتغير الاجتماعى ، فالاختراع يعجل بظهور التنمية والتنمية فى حد ذاتها وسيلة الى التغير الاجتماعى ، وفوق ذلك فان هذا العامل ينطوى على بعض الاعتبارات الخلاقة مثل ظهور التخصص وتقسيم العمل ، ومن هذا المنطلق فان الاهتمام بالاختراعات وتنميتها من خلال الوسائل التكنولوجية والعمليات الفنية ذات الدلالة يمكنها أن تحدث تغيرا شاملا فى بناء المجتمع ، وهناك نقطة جديرة بالذكر وهى أن عامل الاختراع لا يمكن أن ينجز تعسفيا اذا ما توفرت الموارد المالية ما لم يرتكز الى عناصر مادية وفنية وعلمية واجتماعية تدفع اليه ، وبمعنى آخر فان الاختراعات من هذا المنطلق تولد اختراعات مستحدثة ، بحيث لا تختفى الاختراعات القديمة بل تصبح ظلا للاختراعات الجديدة ٠

ويمكن أن يكون الاختراع من منظور بعض الاجتماعيين عملية اجتماعية معيارية وان كان هناك وجهة نظر أخرى ترى فى الاختراع حاملا لكافة الأفكار الثقافية أو نتاج الشكل الاجتماعى المنظم فى المادة أو الفكرة ، وعلى هذا فان تنمية الاختراعات لتصبح عوامل للتغير يكون أمرا سهلا بواسطة التنظيم ، وان وجد فهم خاص اليوم يبنى على أساس أن الاختراعات أصبحت نتاج الجهود الفردية من خلال التنظيمات الاجتماعية(٣٢) ٠

وليس من شك فى أن الاختراع هو أساس تكنولوجيا العصر وما لها من انطباعات معينة على بناء المجتمع ووظائفه ، فضلا عن كونها عاملا من عوامل التغير المستند على قوة العلم المرتكز الى سلطان الآلة ، بالاضافة الى أن التكنولوجيا لها تغيرات عظيمة وتأثير مباشر فى دور الفرد من خلال العمل وأحدثت توسعا هائلا فى مجال الانتاج وارتفاعا فى مستوى الآراء ، فضلا عن تأثير العامل التكنولوجى فى العناصر الثقافية الحديثة والقيم والعادات الاجتماعية(٣٣) ٠

نعم قد يكون للاختراع دور مؤثر وفعال فى التعجيل بحركة التغير الاجتماعى والاختراع بهذه الصورة يواكب حركة التنمية الشاملة ، بمعنى

---

(٣٢) La Piere : Op. cit., P. 110.

(٣٣) Bennis : Op. cit., P. 20.

آخر أن هناك تفاعلا بين أجـزاء وعناصر خطـة التنمية الشاملة ويدخـل فى اطار ذلك ما قـد يحـدث فى المجتمع من اختراعات فتبدو آليـة تعمـل على تنمية المجتمع لتعجل من زاوية أخرى بحدوث التغير الاجتماعى ، وأود فى هـذا المقـام أن أذكر بتأثير المتغيرات الاجتماعية التى قـد تـكون هى أساس لتشجيع حركة الاختراعات أو على العـكس تقاوم أى اختراع جديد اذا ما سادت قيم اجتماعية تقليدية ، فهذه العوامل الاجتماعية تؤثر فى واقع الأمر وتتأثر بتلك العوامل المـادية ومنهـا الاختراع وهـذا يؤثر فى واقع الأمر فى طبيعة التلازم والتساند والتفاعل المستمر بين أجزاء الثقافة باعتبارها كلا كما يرى ذلك سوروكن ٠

ثالثـا : واذا كان سملزر يؤكد على حقيقة التداخل بين عوامل التنمية والتغير الاجتماعى حين يوضح سمة التلازم بين العمليتين ، واذا كان لابيير أوضح أهمـية عامـل الاختراع فى الربط بين التنمية والتغير الاجتماعى ، فاننا نرى ترست E. L. Trist عـام ١٩٥٠ يؤكد على الرابطة الوثيقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعى مثلما أشار الى ذلك بنيس ، يرى هذا العالم أن هناك علاقة بين وصف الآلة والأنماط الاجتماعية لهـا ومن هنـا يبـدو النسق التكنولوجى الاجتماعى ، وبمعنى آخـر هناك تفاعل بين التكنولوجيا كعامل مادى وبين الانسان باعتباره وحـدة المجتمع ، وتبدو هذه العـلاقة وهذا التفاعل من خلال التبادل والتفاعل المستمر بين أنساق المجتمع(٣٤) ٠

ويؤكد على فـكرة ترست هذه العلامة كارل مانهايم Mannheim حين يشير الى مظاهر التكنولوجيا الاجتماعية وحركة التخطيط الأمر الذى يؤدى الى أهمية تنظيم الانتاج ليس فقط كعملية تكنولوجية مادية بل أيضا كعملية اجتماعية تتغير بالضرورة بفعل الوسائل التكنولوجية(٣٥) ٠

أى أن كارل مانهايم ، وترست يحاولان اضفاء الصفة الاجتماعية على نتائج البعـد التـكنولوجى ، وهو اتجـاه يتفق والتحليلات السوسيولوجية

---

(٣٤) Acta sociologica (scandinavian Review of sociology) V. 10 1967 P. 225.

(٣٥) Karl Mannhiem2: Man and society in an age of reconstruction, Kegan Paul, London, 1944 P. 239.

المعاصرة التى لا تنظر الى التكنولوجيا كفن تطبيقى يختص بالآلة ، بل ينبغى أن ننظر الى ما وراء نتاج الآلة من انطباعات وآثار ونتائج اجتماعية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ومقدار ما يحدث التغير التكنولوجى من تغير فى بناء المجتمع وأدوار الأفراد والمكانات الاجتماعية ٠

واذا علمنا أن عملية التنمية تستهدف فى استراتيجياتها الافادة الكاملة من كافة وسائل التقدم التكنولوجى لتحقيق أهدافها ومقاصدها كان لنا أن ترتب على ذلك وجود علاقة وثيقة بين المتغيرات الثلاثة : التكنولوجيا والتنمية والتغير ٠

رابعا : وفى اطار العلاقة الوظيفية بين التنمية الاجتماعية والتغير ، يشير ايزنشتاد الى موضوع الحراك والتباين الاجتماعى ، حيث يرى أن الخصائص العامة للتحديث تعود الى ما يمكن أن نطلق عليه الظاهرة البنائية للتنظيم الاجتماعى ، فضلا عن علاقة الحراك بكافة الظواهر الاجتماعية والديمجرافية ، ووفقا للاتجاه الحديث فى التغير فان المجتمعات الحديثة تتباين أيضا بدرجة عالية فى الأنشطة الفردية والأبنية التنظيمية خاصة مع ظهور الثورة الصناعية ٠

فى المظهر الاقتصادى ـ فان التنمية يمكن أن يكون لها خصائص تكنولوجية على مستوى عال ، وعلى ذلك يمكن القول أن تنمية الأنساق الصناعية تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا ونمو التخصص فى الأدوار الاقتصادية ٠

فى المظهر التربوى ـ تبدو خصائص الأنساق التربوية ، فى المجتمع الحديث من خلال النظم التربوية التى تهيىء الفرد والجماعة لتقبل استراتيجية التنمية ، فضلا عن تأثر هذه النظم بالمحاولات المبذولة من جانب بعض الجماعات للحصول على أهداف جديدة فى الميادين الاجتماعية ، فعن طريق الطلب على القوة العاملة يمكن تطوير البناء الاقتصادى ، كما أن هناك تأثير للنظام السياسى وأسلوب الضبط الاجتماعى ، ومن الانتاج التربوى ما يسمى بوجود مهارات مهنية ناتجة عن التعلم والتكيف مع رموز الثقافة الاجتماعية والسياسية والقيم ، لذلك ينبغى تطوير المعاهد التعليمية كما تؤدى أدوارا

تربوية حتى تؤدى درجة عالية ومتوازنة من العلاقات التربوية بين الأنشطة المختلفة فى اطار النسق العـام(٣٦) ٠

وهكذا يشير ايزنشتاد الى بعـد اخـر يساوق التخطيط والتنمية فى المجتمع ، وهو الحـراك الاجتماعى للفـرد والجماعة ناجم عن تغير مستمر يواكب مشروعات التنمية ويؤثر فى كافة الادوار والمـكانات القـائمة وهكذا يبدو فى الأفق قيادات تنموية جديدة لها أثرها من خلال المظاهر الاقتصادية والتربوية وغيرها التى تتولى قيـادة العمل التنموى من خـلالها ، وأقـول أن الحراك الاجتماعى بهذه الصورة يعبر عن وضعية مستحدثة نتيجة التفاعل المستمرة بين حركة التنمية وما تؤدى اليه من تغير اجتماعى يصيب البناءات الاجتماعية والثقافية القائمة ويعمـل على استحداث قيم جـديدة وأنمـاط سلوكية هادفة ٠

تنمية المجتمع المحـلى

تعتبر التنمية المحلية أحـد مظاهر البعد السوسيولوجى لحركة التنمية الشاملة وذلك انطلاقا من قاعدة أساسية وهى أن وضعية المجتمعات النامية واحتياجهـا الى مشـروعات تنموية تكلف الحـكومات كثيرا ، بل تجعلهـا تنوء عن أن تحقق للقاعدة الشعبية العريضة كل آمالها فى التقدم والرخاء ٠ لهذا اظهرت الدعوة الى الاسهامات المحليـة الأهلية جنبا الى جنب مع دور الدولة ، وحتى تضمن الأخيرة أن ما تقوم به من مشروعات انما يرتـكز الى وعى عريض من جانب الأغلبية المجتمع ٠

ومن أجـل ذلك رأينـا أن نخصص جانبـا من حديثنا عن البعـد السوسيولوجى للتنمية الشاملة لمناقشة فلسفة التنمية المحلية ، وأود أن أشير فى هذا المقام أنه لا انفصال بين تنمية محلية وتنمية شاملة ، بل أن الأولى تعتبر جزءا من الثانية أو أنها تسير وفق استراتيجياتها الشمولية ، وزيادة فى الايضاح فاننا سـوف نتناول دراسـة تنمية المجتمع المحـلى من خـلال مجموعة أفـكار :

---

(٣٦) S. N. Eisenstadt : Moderni Zation, Potest and ehange, Hall, Inc., U.S.A. 1966 P. 2.

أولا ـ أن نتعرف على المقصود بتنمية المجتمع المحلى ٠

ثانيا ـ المبادىء والنظريات التى تحكم التنمية المحلية ٠

ثالثا ـ ميـادين العمل فى تنمية المجتمع المحلى ٠

وسوف نقوم بتفصيل القول فى هذه الافكار العامة على النحو التالى :

المقصود بتنمية المجتمع المحلى :

حين نتحدث عن تنمية المجتمع المحلى ، نشير أولا الى تعريف المجتمع المحلى ، وثانيا الى المقصود بتنمية هذا المجتمع :

أولا : بادىء ذى بدء يمكن القـــول أن المجتمع المحلى يمثـل بنـــاء اجتماعيا يسوده شكل بسيط من أشكال العلاقات الاجتماعية تتميز بالقوة ، ويغلب على الأفـراد فى هـــذا المجتمع طابع التعارف ، ويكونون محكومين بعادات وتقـاليد وقيم محلية لهـا سلطة الضبط الاجتماعى التقـليدى على تصرفاتهم وسلوكهم ، بخـلاف المجتمع الكبير حيث تنعقـد علاقاته ، ويتميز بالطابع العام فى العـلاقات ويسود القانون أو بمعنى أصح يـكون له دور كأداة اجتماعية ضابطة على تصرفات الأفراد والجماعات فى حين يسـود المجتمع المحلى القانون غير المكتوب أى السنن الاجتماعية الى جانب سلطان القانون الرسمى ، وقد يكون المجتمع المحلى قرية من القرى بصفة عامة لأنها تتميز بكافة السمات التى سبق ذكرها(٣٧) ٠

وان كنت أرى أنه ليس بلازم أن يكون المجتمـع الـريفى مجتمعـــا محليا فقـد يمثل قسم من أقسام المدينة مجتمعا محليا اذا توفرت فيه شروط هـذا المجتمع ٠

وهناك تفسير آخر للمجتمع المحـلى يشير اليـه اندرسون Anderson اذ يرى أن اصطلاح مجتمع محلى Community قـد استخدم بكثرة فى القرية رغم أن علماء الاجتماع يجدون صعوبة فى الوصول الى تعريف عـام متفق

---

(٣٧) د٠ محيى الدين صابر : التغير الحضارى وتنمية المجتمع سرس الليان ١٩٦٢ ص ٢٣٩ ٠

عليه لهذا المجتمع ، ويرى أن تفسير المجتمع المحلى يقوم على ابراز بعض الخصائص العامة لهذا المجتمع مثل الجيرة والاحتكاك الثقافى مع المجتمعات الأخرى ، واحساس المواطن بعاطفة الهيئة المحلية ، بل ان هذه المجتمعات المحلية تتميز بالنسبية فيما بينها بحسب درجة التحضر أو الترييف التى تسود حياتها الاجتماعية ٠

ولمزيد من التفصيل نقول أن الجيرة Neighborhood هى أقرب المفاهيم الى المجتمع المحلى وهو يمثل مجموعة من السكان يعيشون فى اطار ظروف متقاربة ومتشابهة ويحتكون فيما بينهم بصورة متقاربة تعكس علاقات الوجه للوجه وتقترب الى أن تكون علاقات قرابية ، وتبدو هذه السمات بشكل أوضح فى الجماعات الريفية عنها فى المجتمعات الحضرية ٠

ويكسب المجتمع المحلى الأفراد صفات عامة وينمى فيهم الشعور بعاطفة القرية المحلية التى تبدو بصورة أكيدة فى حياتهم بصورة أكيدة فى حياتهم اليومية وبذلك يميلون الى التكامل مع بعضهم البعض بحيث يشعر الفرد أنه أكثر تعلقا بجماعته فى اطار مجتمعه المحلى ٠

وفضلا عن ذلك فان المجتمع المحلى من منظور اكولوجى ان هو الا مكان (جماعته) انه حقيقة جغرافية تدعمها روح اجتماعية وسيكلوجية تؤثر فى شعور الناس وقيمهم ومثلهم العليا فى الحياة ، وتجدر الاشارة الى أن المجتمع المحلى كما قد يكون قرية أو ـ كما سبق أن قلنا ـ جزءا من مدينة ، ولكل شكل متغيراته وخصائصه وطرائق الحياة ، ولكنه لا ينبغى بأى حال أن تتجاهل طبيعة الاحتكاك الثقافى بينهما فيما يظهر فى سلوك الأفراد والجماعات بمعنى أن المجتمع المحلى وأن اتسم ببساطة العلاقات فان هذا لايدعونا الى فصله عن باقى أجزاء المجتمع العام(٣٨) ٠

وليس من شك فى أن التعريفين السابقين للمجتمع المحلى يقتربان حول الاتفاق على حقيقة واحدة أن هذا المجتمع بناء اجتماعى بسيط التركيب تبدو فيه العلاقات الأولية أشد ما تكون رسوخا بحيث يترابط الأفراد فيما بينهم وكأنهم يمثلون صلة قرابة وأننى اتفق مع هذه التعريفات فى الصاق

---

(٣٨) Ivels Anderson : The urban Community, Routledge Kegan Paul, London 1960 P. 44.

مفهوم المجتمع المحـــلى على المجتمع الريفى بعامة وان كنت ـ كمـا سبق القول ـ لا أعنى ببعض أجزاء المدينـة من أن أطلق عليهـا مجتمعا محليـــا وفيصل الحكم هنـــا لا الحقيقة الجغرافية كما يرى اندرسون ولكن السمات الاجتماعية العامة التى تحكم سلوك وتصرفات الأفراد ٠

ثانيا ـ واذا كان ذلك ما نقصده بمفهوم المجتمع المحلى ، فماذا نقصد اذن بتنمية هذا المجتمع ؟ يشير البعض الى ان تنمية المجتمع المحلى ان هى الا فهم حديث بكيفية العمل الاجتماعى والاقتصادى فى اطار مناطق محدودة تستخدم كافة أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، بهـــدف احداث تغيير فى ثقافة المجتمع وقيمه وسننه الاجتماعية وطرائق التفكير فى العمل بواسطة الجهـد الخـــلاق لاثارة الوعى المحلى بالبيئة الاجتماعية وتوظيف هذا الوعى فى التفكير فى ايجـــاد أنسب الحلول لعلاج مشكلات البيئة الاجتماعية المحلية سواء كان هذا التفكير فى مجال الاعداد أو التنفيذ أو المتابعة ، أى عن طريق العمل المتكامل ٠

وبهذا يتضح أن تنمية المجتمع المحلى ليست هـدفا فى حد ذاتها بقدر ما هى جهد وعمل وتنفيذ لخطط موضوعة ذلك لأن الهـــدف انما تحـــدده ايديولوجية المجتمع وبالتالى يختلف كل مجتمع حول أهـــداف من التنمية عن مجتمع آخـر بحسب ظروفه وأوضاعه ومقـــدار الاسهام البشرى المادى فى التعجيل بتحقيق هذا الهدف العام ـ وانما يمكن أن يقـال ان هدف تنمية المجتمع المحلى ـ فى اطار التنمية الشاملة ـ هو رفع مستوى المعيشة بواسطة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة طبيعية كانت أو بشرية ، ويمكن أن يستغل هذا الهدف فى أسلوب التنفيذ بحيث يكون خير عاصم من الوقوع فى أخطاء أثناء مرحلة التنفيذ ٠

وتجدر الاشارة الى أن تنمية المجتمع المحـــلى لا يمكن أن تكون بديلا عن التنمية الشاملة ـ فكما سبق القول ـ انها تمثل جـــزءا من اطار عام للتنمية الشاملة كما أنها تمثل خبر الأساليب المعـروفة وأفضلها من حيث ضمان حدوث التنمية واستمرارها فى نمو عضوى طبيعى يتكامل مع سائر النظم الأخرى ولعل الدليل على ذلك أنهـــا تطبق فى بلاد تختلف فلسفتها

الاجتماعية فهى تطبق فى الولايات المتحدة والهند ويوغوسلافيا مثلا(٣٩) ٠

معنى هذا أن تنمية المجتمع المحلى أسلوب من العمل بروح الفريق فى اطار بناء اجتماعى محدد يطلق عليه قرية أو جماعة محليـــة أو جزء من مدينة بغرض التوصل الى جذور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية بصفة عامة التى يواجهها مكان هذه البيئة المحلية ومن ثم تكتمل كافة الجهود المحلية للعمل على علاج هذه المشكلات بالامكانيات المتاحة والمعونة الضرورية من جانب الدولة ، والتنمية المحلية بهذا الأسلوب تتكامل مع التنمية الشاملة فى الهدف وهو ارتفاع مستوى معيشة المجتمع العام وان كان أسلوب التنفيذ يختلف من مجتمع محلى آخر كما يختلف مع أسلوب تنفيذ الخطة الشاملة التى تحتـاج الى تكتيل جهـــود المواطنين من أجل تنفيذها وتحقيق مقاصـــدها وأهدافها ٠

نظريات ومبادىء تنمية المجتمع المحلى : ـ

أولا ـ يمكن لنا أن نوضح الحقيقة السابقة عن الهـــدف من تنميـة المجتمع ، بأنه اذا اعتبرنا هذا الأسلوب تغيرا حضـاريا مقصودا ومخططا فان عملية تنمية المجتمع بهـذه الصورة ترتكز الى مجموعة من القـــواعد ومنهـــا :

١ ـ مشاركة البيئة الاجتماعيـــة المحليـــة عن طريق اثارة الوعى والاقتناع بالأساليب الجديدة سواء فى مجال التفكير أو التنفيذ ، ونقول بهذه القاعدة نظرا لأننا نلمس فى المجتمعات المختلفة اللامبالاة وجمود التركيب الاجتماعى والقيمى كما تقف التصورات الجماعية عقبة كبيرة متحدية وسائل وأساليب التغير المفروضة ولهذا تطلب الأمر جهدا ومرونة فى التنمية اشراك المواطنين فى احـــداث التغير حتى تضمن مؤازرتهم وتعاونهم للنهـــوض بمجتمعهم ٠

٢ ـ تكامل المشـروعات والخطط بحيث نتنـاول دراســـة الوظيفة الاجتماعية للتخطيط الاقتصادى للمجتمع ولا ننظر نظرة ضيقة لمسائل التنمية بل نتصور أبعادها الشاملة وأسلوب التنفيذ الجماعى المتكامل ٠

---

(٣٩) د٠ محيى الدين صابر : المرجع السابق ص٢٤١ ٠

٣ ـ الاعتماد على الموارد المحليـــة سواء كانت مادية أو بشرية ، وللجانب الانسانى أهمية قصوى فى هذا المجال وذلك اذا ما علمنا أن القائد المحلى أكثر نجاحا فى تغيير اتجاهات النـــاس والتبشير بالجديد من الأفكار عن الشخص الغريب الذى ربما يكون أكثر قدرة وكفاءة فنية من القائد المحلى

٤ ـ الاسراع بالنتائج المـادية المحسوسة لأن النـــاس درجوا على استعجال الفائدة من المشروعات ، ولذلك فان الاسراع بهذه النتائج الملموسة لهؤلاء السكان تشجعهم على القبول والاسهام فى مشروعات أخرى مستحدثة. ويؤثر البعض أن يكون هناك مدخل الى التنمية الاجتماعية المحلية بتقـديم خدمات سريعة النتائج مثل الخـدمات الطبية بحيث اذا بدىء فى مشاريع انتاجية فانه ينبغى أن تختار المشاريع ذات العـائد السريع المجزى والقليل التكلفـة .

الا أننى أرى أن مصارحة الجماعة المحلية بكافة الحقائق المتاحة عن مشروعات التنمية المحلية سواء كانت هذه المشروعات تحتاج الى امكانات وموارد وجهد أم كانت مشروعات بسيطة وتدر عائدا سريعا ، أقول أن هـذه المصارحة هى فيصل نجاح هذه المشروعات اذا ما وافق عليها الجميع وان لم يوافق عليها الأغلبية فانه فى رأيى أيضـــا أن نتدرج بالمشروعات بحيث التى لاتجد قبـولا عاما لأنه ما فائدة أن أعطى الجمـــاعة جرعات سريعة من الخدمات ثم بعد ذلك يصدمون بوجود مشروعات تحتاج الى وقت وامكانيات وقد تعودوا على مثل هذه المشروعات السهلة النافعة .

ثانيا ـ وفضـلا عن القواعد سالفـــة الذكر فان المجلس الاقتصادى والاجتماعى يضع بعض الاعتبارات المناسبة عند تنمية المجتمع المحلى نذكر منهـــا :

١ ـ الاستفادة من الخبرات التى اكتسبتها عـدد من الدول فى تطبيق نظام المراكز الاجتماعية فى التجمعات الريفية والمدنية .

٢ ـ وضع هذه الخطوات فى متناول الدول للاستفادة منها .

٣ ـ تحديد عربات المعاونة الفنية والمادية التى ينبغى أن تقـــدمها الحكومات للهيئات الأهلية .

٤ ـ الوصول الى انسب الأوضاع الادارية للمشروعات وتوزيع المسئوليات بين الأهالى والحكومة ٠

٥ ـ كيفية الاستفادة من الجهود الأخرى فى مجالات الخدمة الاجتماعية ومعنى ذلك أن تنمية المجتمع المحلى تضع فى اعتبارها تكامل الجهد الرسمى ، مع الجهد التطوعى الأهلى ، والجهد الرسمى الذى يتميز بالخبرة الفنية والمساعدة المالية المحدودة ، والجهد التطوعى القائم على الاقتناع والحماس لخدمة البيئة وبهذا يمكن أن تؤدى التنمية المحلية رسالتها فى الاصلاح ٠

ثالثا ـ ومن ناحية أخرى فان تنمية المجتمع تقوم على نظرية مؤداها التكامل بين عمليتين ٠ التنمية الاقتصادية ، وتنسيق المجتمع ، والعملية الأولى وهى التنمية الاقتصادية قائمة على عدد من الأساليب الفعالة مثل الاستثمار الأمثل لكافة الموارد المتاحة بواسطة التخطيط الاقتصادى ورفع الكفاية الانتاجية بواسطة التوجيه والاعداد وتهيئة الفرص لسكان الريف لتقبل التغير الاجتماعى عن طريق اعادة بنائه الاجتماعى ٠ كما تقوم العملية الثانية وهى تنسيق المجتمع على أسلوب الانعاش الاجتماعى وتعليم الكبار ٠

وحقيقة الأمر أنه اذا سارت تنمية المجتمع المحلى بهذه الصورة المتكاملة والمتساندة فانها سوف تؤدى الى أهدافها المرسومة ، بل اننى أرى أن يمتد هذا التكامل بين المنظرين للتنمية والمطبقين لها لأن عملية الفصل بين جانب أكاديمى وآخر امبريقى يثير حساسيات لاحصر لها ولا تعود بالفائدة على الهدف العام من التنمية المحلية ٠

وخلاصة القول يمكن ايجاز مبادىء تنمية المجتمع المحلى فى اختيار المشروعات المناسبة للحاجات الواقعية بالفعل بحيث يبدو بينها التكامل وتؤدى الى التغير فى الاتجاهات بحيث يشجع الأهالى للاسهام الجاد فى شئون المجتمع ، ولا يخفى أهمية تدريب القادة المحليين خاصة من الشباب وقطاع المرأة ، فضلا عن المعونة فى الخبرة أو رأس المال من جانب الحكومة

مع ربط التنمية المحلية بالتنمية الشاملة(٤٠) ٠

وليس من شك فى أن الاعداد الجيد لنوعية السكان فى المناطق المحلية بهذه القواعد والمعايير والنظريات التى قبلت عن تنمية المجتمع المحلى ، من شان توفر هذا الوعى أن يخلق قيادة محلية تسهم بجهد فعال فى الوقوف على اكتشاف المشكلات المحلية ثم وضع الحلول المناسبة لعلاج هذه المشكلات بفضل تشجيع كافة الأفراد والجماعات على علاج هذه المشكلات ٠

ميادين تنمية المجتمع المحلى :

بعد أن أستعرضنا مبادىء تنمية المجتمع وفلسفتها ، كان من الأهمية بمكان أن تخرج هذه المبادىء والفلسفات الى حيز الواقع التطبيقى لنتعرف على ميادين تنمية المجتمع المحلى ٠

أولا : هناك اتجاه لتوضيح ميادين تنمية المجتمع المحلى من خلال تقسيمها الى ميادين ثلاثة بحسب طبيعة الخدمات المقدمة هى ٠

١ ـ خدمات ذات صلة حيوية ودائمة بحياة المجتمع ونشاطه مثل الخدمات الزراعية اذا كانت البيئة زراعية ، واذا لم تكن البيئة زراعية فيمكن اكتشاف موارد هذه البيئة المتاحة وتوفير كافة الأدوات المناسبة للاستثمار ، ومن نماذج الخدمات الحيوية ما يتعلق بتنمية المهارات الانسانية عند المرأة ، واتاحة تنفيذ مشروعات محو الأمية والتخطيط الريفى وتسهيل اقامة الطرق والاهتمام بالصناعات المحلية والاشتراك فى الحكم المحلى ٠٠ الخ ٠٠

٢ ـ وهناك خدمات تدعيمية مثل نتائج التجارب العلمية والبحوث أو الدراسات والتحقيقات الاجتماعية التى تفيد مجال التنمية المحلية ٠

٣ ـ وهناك خدمات عامة للتنمية وهى ذات أثر هام وخطير على تنمية المجتمع المحلى مثل اقامة الطرق العامة والمصانع الانتاجية واستنباط القوى الكهربائية ، وانشاء بعض النظم المالية والمصارف العامة(٤١) ٠

---

(٤٠) رفعت هباب : تنمية المجتمع برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها فى البلاد العربية سرس الليان ١٩٦٢ ص٩ ٠

(٤١) د٠ محيى الدين صابر : مرجع سابق ص٢٥١ ٠

وليس من شك فى أن تقسيم التنمية المحلية الى ميادين بحسب لون الخدمات مجتمعا محليا داخل المدينة أو أن تناسب المجتمع القومى ٠ المجتمعات المحلية على أهمية هذه الخدمات ، ولكن الى جانب هذا التقسيم الخدمى ينبغى أن يقوم تقسيم آخر يراعى نسبية التدرج فى تقديم الخدمات فهناك خدمات ينبغى أن تقدم الى مجتمع محلى فى القرية ، وقد لا تفيد هذه الخدمات مجتمع محلى داخل المدينة أو أن تناسب المجتمع القومى ٠

ثانيا : ومن هذا المنطلق فان هناك ميادين أخرى لتنمية المجتمع المحلى بحسب المستويات المحلية او الاقليمية :

١ ـ فعلى المستوى الحلى Community Level تقوم القيادة فى هـذا المستوى على صفة المبادأة أو التوجيه فى البرنامج الخاص بمجتمع محلى يعينه وحيث يكون العمل فريدا فى نوعه ٠

٢ ـ وعلى المستوى الاقليمى Rigional or District ويكون التأكيد هنا على مستويات الخدمات التى يقـدمها المختصون للأفراد وحيث يكون يكون المجتمع المحلى وحده فى مجالات العمل ٠

٣ ـ وعلى المستوى القومى National Level وهـو المستوى الذى يترجم الحاجات القومية ، والوصول بالمجتمع الى أعلى مستويات الرفاهية بتطبيق خطة شاملة متكاملة وفى اطار زمنى يمتـد الى سنوات ، ويكون من مميزات هذه الخطة انها تكفل الجهود والامكانات ويتحمل فيها القائمون بالعمل مسئوليات كبيرة قد تصل الى عقد القروض الدوليـة أو الافادة من امكانات المنظمة الدولية(٤٢) ٠

وهكذا يمكن القول أن منهج تنمية المجتمع المحلى يمثل فلسفة متقدمة تجمع فى ثناياها بين الاستعانة بكافة الامكانات المـادية والبشـرية على المستوى المحلى ، فضلا عما تسفر عنه التنمية المحليـة من انتشار الوعى التنموى الهادف بين السكان فى المناطق المحليـة ، خاصـة اذا ما علمنـا أن هذه المناطق المحلية تسودها قيم وعادات وتراث جامد قـد يقف حجر

---

(٤٢) رفعت هباب : مرجع سابق ص١٥ ٠

عثرة فى سبيل أى خطة اصلاحية ، اذا ماوضعنا ذلك فى اعتبارنا امكن لنا القول بأن ظهور بوادر تنمية المجتمع المحلى فى أحد المناطق يعد فى حد ذاته مكسبا اجتماعيا وقوميا لأن معناه اقتناع السكان فى المنطقة بضرورة علاج المشكلات التى استشعروها ، علاجا قائما على العمل بروح الفريق ويتسم بالتعاون المثمر والبناء وتقديم الصالح العام على الصالح الفردى ، واذا افترضنا غياب هذا الوعى المحلى فى مجال التنمية ، فانه من المفيد أن تضطلع السلطات التنفيذية بصفة المبادأة حتى اذا ما اقتنع السكان بأهمية ما يلمسونه عن قرب من مشروعات ، وان اتخذت الطابع الرسمى فانهم سوف يقبلون بعد ذلك الاسهام مع السلطات الحكومية فى تنفيذ ومتابعة هذه المشروعات الهادفة ٠

التنمية والانسان

رأينا أن نختتم حديثنا عن البعد السوسيولوجى لعملية التنمية الشاملة بمناقشة علاقة التنمية بالانسان ، من منطلق أن الانسان هو الغاية من أى مشروع تنموى يدر عليه عائدا مجزيا ، فضلا عن أن الانسان هو وسيلة تحقيق هذا المشروع ٠

وسوف نناقش هذه المسألة فى أطار جملة أفكار هى :

١ ـ أهمية العنصر البشرى فى تحقيق التنمية ٠

٢ ـ علاقة أسلوب التربية بعملية التنمية ٠

٣ ـ قياس مستوى الأداء الانسانى فى مشروعات التنمية ٠

٤ ـ دور العنصر البشرى فى التنمية ٠

ونفصل القول فى هذه الأفكار على النحو التالى :

أهمية العنصر البشرى فى التنمية :

تجدر الاشارة الى أن التنمية الشاملة لها وثيق الصلة بالانسان بمعنى أن ما ينجم عن التنمية من تغير ثقافى واجتماعى فى بناءات المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها لابد أن يتأثر به الانسان من زاوية أخرى، يبدو ذلك واضحا فيما نلحظه من ظهور عادات وقيم وعلاقات مستحدثة

تواكب الوضعية الجديدة للمجتمع النامى ، هذه التغيرات يكون لها نتائجها وأبعادها فى مستوى أداء الانسان لعمله ومهاراته ونسق معرفته ٠

ان ما تحدثه التنمية من تغيرات عند الانسان يثير ذلك مشكلة تتعلق بدرجة هذه التغيرات وسرعتها ، نلحظ على سبيل المثـــال أن التغيرات فى الوسائل المادية والطبيعية تكون أسرع من التغيرات فى نماذج السلوك الفردى الأمر الذى يخلق اذا استعرنا تشبيه أوجبرن « فجـــوة » فى العلاقات بين فترة من الوقت وذلك لارتباطها بملابسات عاطفية وعقائد مقدسة ٠

ومع كل هذا فان هناك تأثيرا متعاظما من الوسائل المادية على حيـاة الانسان ونظم معيشته ، فالتغير التكنولوجى مثلا يمـــارس دوره فى تغيير النظم الاجتماعية من خلال ميادين شتى ومتنوعة سواء بتأثير وسائل الاعلام المختلفة أو غيرها الأمر الذى ترك لنـا آثارا اجتماعية على مستوى الأسرة والمجتمع على حد سواء ٠

وفضلا عن ذلك فان التغيرات المادية لها تأثير معين عن طريق الاستقطاب الحضرى بتأثير ضواحى جديدة فى المدينة وتعبيد الطرق وانشاء المواصلات الى غير ذلك من أمور ٠

ومن هنا تبدو أهمية الانسان فى كافة مراحل التنمية الشاملة ، الانسان الذى تمكن من التفاعل مع البيئة المادية والطبيعية التى يقيم فيها فيؤثر فيها ويتقبل فى نفس الوقت كافة مظاهر التغير الناجم عن هذا التفاعل وبالتالى تبدو فى الأفق ملامح جديدة للانسان فى قيمه وتصـوراته وآماله وتطلعاته وسلوكه ومهاراته ٠٠ الخ(٤٣) ٠

وقد أدى من ناحية أخرى الى تأكيـد أهميـــة الاستثمار البشرى فى التنمية ما طالعتنا به مجموع الدراسات والتحقيقات التى حامت حول هذا الموضوع وكشفت عن سذاجة الاتجاه القائل بالقدرة الآليـــة للاستثمارات الرأسمالية والمعدات الانتاجية فى أحـــداث التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى الدخل القومى ، فقد أظهرت النتائج أن عائد التنمية بفعل الاستثمارات

---

(٤٣) د٠ محيى الدين صابر : مرجع سابق ص٦٠٢ ٠

الهائلة فى رأس المال المادى لايتمشى مع المعدلات المنتظرة فى الانتـــاج ، وفضلا عن ذلك فقد تبين أهمية الانسان عنـــد الدول التى عانت من ويلات الحرب الأخيرة • كذلك فانه فى القرن التاسع عشر يعزى التقدم الاقتصادى الذى حـــدث فى اليابان والدانمرك مثـلا الى آثار ونتـائج النظام التعليمى الاجبارى ، فضـــلا عن ظهور مدارس تعلم الكبـار مما ادى الى خلق قوى عاملة راغبة فى احداث التقدم ، من هنـا كان الاهتمام بالانسان واستثمار قدراته فى الانتاج وتوفير سبل الخدمات أيضا كما ثبت أنه لم تعـد مسألة العناية بتكوين رأس المال المادى ومعدات الانتـــاج هى العنصر الوحيد فى عمليات التنمية ، وانما أصبح هناك ميدان هام يهدف الى خلق الرغبة فى احداث التقدم لدى العنصر البشرى وخلق الطائفة الانسانية الدربة اللازمة لاستحداث الثروة •

لقد ثبت أن تنمية رأس المـال البشـرى وما يتوفر للانسان من خدمات وما يتطلع اليه من قيم وفلسفات حياتيـة هى حجر الزاوية فى كلفة الأنشطة التنموية ، وقـد يرى بعض الاقتصاديين أن ماحـــدث من نمـو رأسـمالى واختراعات فى أوربا ابان القرن الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن قاصرا على الاختراعات الحديثـــة وانما ارتبط من ناحيـة أخـرى بظهور علاقات انسانية واجتماعية مستحدثة ، فلم يكن الادخار عمـــلا آليا بل كان نتيجة لظهور اتجاهات جديدة فى السلوك الاجتماعى الأمر الذى أعطى لحيـــاة الانسان قيمة ومعنى ، فالأمر اذن ليس مجرد حسابات آليـــة تقضى الى تكوين رأس مال وغيره وانما هو أيضا تطلع انسانى ورغبة بشرية وعادات ومعان وتصورات للحياة نفسها • وعلى سبيل المثال نجد أن عائد الاستثمار البشرى فى اعداد الفنين والباحثين والخبراء يمثل فى واقع الأمر استثمارا فى القطـاع القائد لعمليات التنمية الشاملة ، لدرجـة أن المجتمعات المتقدمة صناعيا تستثمر حوالى ٥ر١ ـ ٢٪ من الـدخل القـومى لاعـــداد الانسان الخبير ، والانسان الباحث •• الخ •

وتجدر الاشارة الى أن هذا الاستثمار العلمى لا تبدو بصورة ايجابية وسريعة ومباشرة ، ومع هـذا فان الاعـداد العلمى هو فى واقع الأمر مدخلا الى التنمية المنشودة الى أن يتحقق العائد التنموى بدرجات متزايدة فى نهاية

المطاف ، وحتى اذا ما قيس ذلك بمعيار اقتصادى مادى أعتبر الاستثمار الانسانى مدخرات هائلة من أجل انتاج أوفر وأكمل فى المستقبل ٠

وفضلا عن كل ما تقدم فان كافة برامج الرعاية الاجتماعية يمثل فى واقع الأمر طاقة دافعة فى حياة المجتمعات وتحقيق الرغبة فى العمل وابراز فلسفة الحياة ومعانيها من أجل أن يعيش الناس فى رضاء وطمانينة على الحاضر والمستقبل تدعيم لروح التكافل بين الأفراد والجماعات ومن هنا نؤكد معنى الانتماء للانسان الى وطنه دون تبرم(٤٤) ٠

وهكذا نخلص الى القول بأن أهمية العنصر البشرى فى مجال التنمية يعنى فى المقام الأول الانسان الذى يتوفر لديه الوعى باهداف التنمية والتخطيط المدرب على أساليب التنفيذ والمتابعة لمشروعات الخطة ، القادر على العطاء من أجل رفع عملية التنمية من أجل التغيير لكافة الأوضاع التقليدية التى تسود المجتمع ، ومن هذا المنطلق لم تبخل المجتمعات المتقدمة بأى تكلفة من أجل اعداد هذا الانسان سواء فى مجال رعايته اجتماعيا أو تعليميا أوأو تدريبيا ٠٠ الخ لأنها تعلم علم اليقين أن هذا الاستثمار البشرى له عائد وناتج اقتصادى على المدى البعيد بل انه ضرورة تنموية اذا ماقيس بالنتائج التى يمكن أن تترتب على استثمار قدرات انسان أمى أو غير مدرب أو ليست لديه الكفاءة المطلوبة لكافة مشروعات التنمية من أجل تحقيق أهدافها ومقاصدها القريبة والبعيدة ٠

التربية والتنمية الشاملة :

هناك علاقة وثيقة بين التنمية وأسلوب التربية الذى يسود المجتمع والذى قد يساعد أو لايساعد على تدعيم حركة التنمية الشاملة فى المجتمع ، ولقد عبر هيجنز B. Higgins عن هذه العلاقة حين اعتبر عملية التربية أحد عوامل الانتاج فالتربية هى بمثابة مدخلات ومخرجات للانتاج الشامل وان قيمة التنمية تبدو فى أنها غاية فى حد ذاتها لأنها تعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات القائمة ، انها بمثابة جزء من الدخل القومى ، وفضلا عن ذلك فان الاستثمار التربوى يمثل عاملا له اعتباره ـ كما سبق

---

(٤٤) د٠ حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم سرس الليان ١٩٦٤ ص ٤ ٠

القول - فى تحديد مدخلات العمل والمواد الخام والاستعداد الرأسمالى فى مجال انتاج السلع والخدمات سواء فى مجال اختيار أساليب الانتـــاج أو اتباع أسلوب تكنولوجى محدد يهدف الى تغير الانتاج ،وفى هذا المجال تعد التربية مدخلا له اعتباره سباقا مع عوامل الانتاج الأخرى فصناعة النسيج مثلا يمكن أن تنجح بقليل أو كثير من عوامل التربية التكنولوجية مع درجة كبيرة من المهارة تستثمر بواسطة المواد الخام والمعدات الرأسمالية مثلما هو الحال فى الوسائل الفنية التى تحوى ان قليلا أو كثيرا من رأس المال ، بمعنى آخر فان الاستثمارات التربوية يكون لها اعتبارها التزامنى مع كافة التكاليف التعليمية للانتاج بحيث يمكن القول ان قيمة هذه الاستثمارات التربوية انما تقاس بمدى التكلفة التى انفقت عليها ٠

ولا يمـكن بأى حال من الأحوال أن تنشأ مشـكلات لقياس تـكاليف التربية ان أجور المعلمين مثلا قـد تمثل تـكاليف انتاج واقعى وليس انتاجا بذخيا ، قـد تزيد من تـكلفة انشاء المبـانى ، ولـكن فى نهاية المطاف فان عامـل التربية هـو فى نفس الوقت يمثل عامـلا أصـيلا له دوره فى زيادة فعالية برامج التنمية ، وقد تنشأ مشكلة حـول افضلية ترك الأبناء يمارسون مجالات عمل تناسب قدراتهم أو أن نتركهم يتلقون دروسهم فى مدارسهم ، ولكن هذه المشكلة لا تمثل درجة ما من الخطورة فى الولايات المتحدة مثلا ، أن البروفسور شلتز T. W. Schultz يرى أن الانفاق على أساليب التربية وصل الى نسبة ٤٣٪ من جملة التـكاليف التربوية عام ١٩٥٦ فى المـرحلة المتوسطة والعاليـــة ، كمـا أن البروفسور Blitz أعطى معـدلات أكبر من ذلك فى هـــذا المجـال التربوى ، وان الاحصاءات الأوليـة فى المـكسيك عـام ١٩٣٧ تعطى فـكرة أن نسبة ٦١٪ للمدارس الثـانوية ونسبة ٥٩٪ للمدارس العـالية تعـطى فى مجـالى الانفـاق على التعـليم وفى شـيلى كانت التقديرات عـام ١٩٥٩ ـ ٧٤٪ ، ٤٦٪ فى مجـال التعـليم المتوسط والعالى على التـوالى ٠

ولـكن هناك بعض الأساليب التى تدعونا الى أن نشك فى صدق هذه الاحصائيات بخصوص ارتباط التعليم بمستوى العمـالية الآلية أو الهابطة خاصة اذا ما علمنـــا أن العمالة غير المتعلمة تمثل مشكلة فى حـد ذاتها ٠

وأن فيزى Vaizey يتساءل عن الاجراءات التى يمكن أن تحدث التوازن فى نسب هذه الدول فيرى أن الواجب يقتضينا الى جانب تقديرات الدخل القومى ونسبة المنفق منها فى الاستثمار التربوى · أقول ان الواجب يقتضينا ألا نغفل دور ربات البيوت مثلا اللاتى لم يحصلن على قدر من العلم ومع هذا فان لهن دور اقتصادى ملموس · فضلا عن استبعاد أولئك المتقاعدين من البشر الذين لم يتمكنوا بعد من الاسهام الفعال فى المجال التنموى رغم ما اتفق عليهم من تكلفة تعليمية · بمعنى آخر ان المشكلة الحقيقية حينئذ تتمثل فى قياس العائد من الاستثمار التربوى ، وان العائد من الوحدات الاضافية للاستثمار التربوى يمثل قيمة التكلفة الحقيقية التى أنفقت من أجله(٤٥) ·

واضح مما سبق أن الاستثمار التربوى وهو بالطبع موجه لصالح الانسان له وزنه واعتباره بين المقاييس المادية أو الفنية التى تستخدم فى المجال التنموى ، واضح أهمية هذا الاستثمار من الانفاق المتعاظم من جانب المجتمعات المتقدمة فى هذا الفرع من فروع المعرفة ، وأننى أشارك هيجنز القول فى أن هناك علاقة وثيقة اذن بين أسلوب التربية والأسلوب الاقتصادى المادى المتبع فى المجالات الفنية والتكنولوجية ، وهذا يذكرنا بحقيقة أن بناء الانسان الناضج ، الواعى بأهداف التنمية أمر غاية فى الصعوبة وان كان الأمر يمثل مشكلة لكافة العلوم السلوكية ، الا أنه فى نفس الوقت يعطيها أهمية متعاظمة للدور المنوط بها لبناء هذا الانسان ·

وبناء عليه فانى أرى أعطاء جرعات قوية ومتتالية للنظام التربوى فى المجتمع النامى يمثل خطوة هامة نحو تحقيق الأغراض المادية ، مهما طال انتظار العائد من وراء هذا النظام التربوى ، وأننى حين أرى قيمة أعطاء جرعات قوية من التدعيم للنظام التربوى فانى فى نفس الوقت أو من الضرورة المتابعة والتقييم حتى نستطيع أن نتعرف على الغاية التى وصلنا اليها وما هى المشكلات التى تواجه مراحل التنفيذ وهكذا ·

---

(٤٥) B. Higgins : Planning of social Development, 1963 P. 5.

مستوى الأداء الانسانى فى المشروعات التنموية :

يرتبط مستوى الأداء الانسانى فى كافة المشروعات التنموية بعدة اعتبارات نذكر منها :

١ ـ مدى الاهتمام بسياسة القوى العاملة فى المجتمع ٠

٢ ـ مدى الاهتمام بتدريب العاملين فى برامج تنمية المجتمع ٠

٣ ـ العلاقة الوظيفية بين قدرات الفرد وعملية التعلم ٠

أما من حيث الاهتمام السياسى بالقوى العاملة فى المجتمع ـ فانه توجد عوامل كثيرة تحتم على الدولة رسم سياسة شاملة للقوى العاملة فيها ونذكر من بين هذه العوامل :

أولا ـ أثر التقدم التكنولوجى على الهيكل الوظيفى ، حيث ساعد هذا التقدم على ظهور أعمال مستحدثة ، فضلا عن الغاء بعض الأعمال القديمة واحتياج هذا الوضع الى تدريب العاملين ٠

ثانيا ـ حدوث اختناقات فى صناعات معينة بعد الحرب ، وقد تطلب ذلك من الحكومات تنفيذ بعض الاجراءات من أجل تحسين أجهزة العرض والطلب فى مجال العمالة وتسهيل عملية اعداد العمال وتدريبهم لمواجهة حاجات العمل ٠

ثالثا ـ اعداد قوى العمل التى تقبل التكيف مع ظروف العمل المتغيرة ٠

رابعا ـ تزايد اهتمام السياسات الحكومية بحاجات العمل فى المناطق التى تسود فيها البطالة ٠

خامسا ـ أثر تحرير التجارة الدولية للعمال وعائلاتهم(٤٦) ٠

معنى هذا أن الاهتمامات برسم سياسة للقوى العاملة وهى تهدف بطبيعة الحال الى رفع مستوى الأداء الانسانى للعامل ، أقول ان رسم مثل هذه السياسةانما تملية ظروف تاريخية تبدو فى مقدار اهتمام المجتمع

---

(٤٦) د٠ محمد عبد الفتاح منجى : قراءات فى تنمية الموارد البشرية ، العدد السادس خبرات فى تخطيط واعداد القوى العاملة يونية ١٩٧١ ٠

بالاستخدام التكنولوجى أو ظروف اجتماعية تتعلق بأسلوب مواجهة العامل للعمل الجديد أو مقدار ما يسود المجتمع من ظواهر البطالة أو الهجرات الداخلية والخارجية وتأثير ذلك على سوق العمالة فى المجتمع ٠

ومن حيث تدريب العاملين فى برامج تنمية المجتمع – فانه يرتبط أصلا بمدى اهتمام الدولة برسم سياسة قومية شاملة للعمالة ، ذلك أنه لا يجب بأى حال أن نفصل تدريب العاملين عن الاهتمام بالسياسة العامة للقوى العاملة ٠

وانه من الضرورى الاعتراف بأن تدريب العاملين فى مجال التنمية يحتل ضرورة تنموية ويرجع أهمية ذلك الى ضرورة تزويد كافة العاملين فى مجالات تنمية المجتمع بالمعارف والاتجاهات اللازمة لتحسن مستوى الأداء فى اطار من أهداف التنمية وتأثير التقدم التكنولوجى ، فضلا عن ارتباط سياسة التدريب بالأهداف القومية العليا ٠

وينبغى القول أن عملية التدريب مستمرة ، وتواكب عملية التنمية فى نفس الوقت ، كما يجدر القول أن التدريب يختلف فى أهدافه ومضمونه ووسائله باختلاف مرحلته وطبقا لنوع التخصص ، ورغم أننا يجب أن نهتم بالعامل فى ميدان تنمية المجتمع الا أننا يجب أن نهتم بأسلوبه فى نقل المعرفة وتشجيعه على المبادأة وتنظيمه للجماعات ، كما يجب الاهتمام بمستوى الروح المعنوية لديه واتجاهه نحو الناس الذين يتعامل معهم اذ أن مهمة العامل فى مجال التنمية تهدف الى تغيير اتجاهات الناس نحو العمل الجمعى لرفع مستوى معيشتهم ٠

كما يهدف اختيار المدربين بصورة عامة الى التأكد من وصول المختارين الى المستوى المطلوب لعمل معين من حيث المعلومات والمهارات والاستعداد لتعلم الجديد(٤٧) ٠

واذا كنا نهتم بضرورة اعداد برامج تدريبية للعاملين فى مجال التنمية ، فان ذلك يرتبط من ناحية أخرى بما سبق ذكره من رسم سياسات للقوى

---

(٤٧) د٠ لويس كامل مليكة : أبحاث فى التدريب على تنمية المجتمع سرس الليان ١٩٦٤ ، ص ٧٩ ٠

العاملة بعامة أو بمعنى آخر ينبغى أن يكون التدريب عنصرا من عناصر اهتمام الدولة بسياسة العمالة داخل المجتمع ، وفضلا عن ذلك لا ينبغى بحال أن تعتبر كافة البرامج التدريبية مسألة شكلية أو أن العائد من ورائها لا يقاس بمدى تكلفتها ويتحقق هذا المطلب فى واقع الأمر اذا خطط لهذه البرامج بأسلوب موضوعى هادف مرتبط بضرورة التدريب حيث تملى الضرورة ذلك ، وفضلا عن ذلك يجب أن توفر كافة ضمانات النجاح لدورات تدريبية بحيث لا تنتهى فائدتها بانهاء الدورة كما ينبغى توفر القدوة الصالحة للعاملين المدربين حتى يقتنعوا بجدوى التدريب وأهميته •

أما من حيث ارتباط قدرات الفرد بعملية التعلم ، فانه لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن نغفل درجة استعداد الفرد لتعلم مهارة معينة ، بحيث لا تكون هذه المهارة عبئا لا يوازى قدراته وحتى تأتى من وراء عملية التعليم بخير الثمار وليس من شك فى ارتباط ذلك الأمر يعامل التدريب الذى تبدو فيه عمليات تعلم كثيرة تؤثر بشكل أو بآخر على قدرات الفرد واتجاهه ومواهبه •

دور العنصر البشرى فى التنمية :

وأخيرا ، وبعد أن أوضحنا أهمية العلاقة بين التنمية والانسان باعتباره غاية ووسيلة ، نأتى فى ختام حديثنا عن البعد السوسيولوجى للتنمية الى توضيح دور العنصر البشرى فى التنمية • وأود أن أركز على عنصرين من عناصر القوى البشرية لهما دور مباشر فى دفع حركة التنمية الى الأمام والى جانب القاعدة البشرية العريضة •

فقطاع المرأة ـ يلعب دورا على جانب كبير من الأهمية فى عملية التنمية الشاملة خاصة بعد تحرره من سيطرة تقاليد جامدة وحصول المرأة على كافة الحقوق فضلا عن دأبها على تولى تقاليد الأمور والوظائف العامة فى المجتمع النامى •

ولقد أدركت المرأة أهمية دورها التنموى فى بعض البلاد فساهمت بجهد ما فى تنمية المجتمعات المحلية ومشروعات الخدمة العامة التطوعية

مثل حمـلات التوعية الادخارية ورعاية الطفولة وترشيد الاستهلاك وتنظيم الاتحادات النسائية ٠٠ الخ(٤٨) ٠

وعلى الرغم من ان المرأة العـربية تمثل عنصرا أساسيا فى التعـداد الدمجرافى للمجتمع ولها أثر كبير فى محيط الأسرة والمجتمع المحلى وبالتالى فى محيط المجتمع المحلى وبالتـالى فى محيط المجتمع الانسـانى كله ورغم الشوط البعيد الذى قطعته المرأة العربية فى مجالات التقدم والرقى فاننا نلاحظ بعد السواد الأعظم من نساء الريف عن الحياة العامة وانفصالهن عن المجتمع وعدم مسايرة التطور السريع الدائر فى أنحاء الدول العربية ، ومن الطبيعى أن برامج التنمية الشاملة لا تحقق هدفها ما لم تسهم المرأة بدورها فى هذا المجال وتنهض بمسئوليتها كاملة ، ومن أهم أسباب تقاعس المرأة عن أداء هذا الدور : انتشار الأمية والعادات الضارة مما أدى الى استكانتها وضعف شخصيتها فضلا عن ضعف ثقتها فى نفسها بسبب النظرة الهابطة من جانب الرجل لهـا ، والمرأة الريفية بصفة خاصة متخلفة عن الرجـل فى النواحى الثقافية والاجتماعية(٤٩) ٠

واذا كانت هذه المكانة الهابطة للمرأة العربية تقف حائلا دون اسهامها بجهـد تنمـوى ما ، لـذلك فقـد أوصت مجموعة العمـل الاولى فى مؤتمر « دور المرأة فى التنمية الريفية المتـكاملة » عام ١٩٧٤ بعدة توصيات نذكر بعضها على سبيل المثـال :

أولا : من حيث وضع السياسة التى تؤدى الى المشاركة الفعالة للمرأة فى كل من التنمية الريفية والمشكلة السكانية :

١ ـ ضرورة ايمان صانعى القرار سواء فى التنمية القومية أو فى التنمية الريفية بأن زيادة مشاركة المرأة فى عمليات التنمية هو شرط أساسى لتحقيق مفهوم التـكامل فى التنمية ٠

---

(٤٨) د٠ محمـد الجوهرى : دراسات فى التنمية الاجتماعية الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ، ص ٢٨٣ ٠

(٤٩) سرس الليان : تنمية المجتمع فى العالم العـربى : سجل المؤتمر الأول لخريجى سرس الليان ـ بيروت ١٩٦١ ، ص ٣٠٩ ٠

٢ ـ ضرورة مشاركة المرأة الريفية فى اتخـاذ القـرارات ووضـع السياسات العامة للتنمية الريفية المتكاملة على كافة المستويات ٠

ثانيـا : من حيث الاستراتيجية :

١ ـ ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات المختلفة فى الريف والتنويع فى النشاطات الاقتصادية فى تطوير المسكن الريفى ٠

٢ ـ ضرورة العـمل على تحقيق المساواة بين الرجـل والمرأة وذلك باشراكها فى جميع المجـالات التى يمـكن أن تعـمل فيها حسب قـدراتها وخبراتها وكفاءتها ٠

٣ ـ ضرورة اتاحة الفرصة أمام المرأة للاشتراك فى المواقع القيادية والادارية فى الدولة سواء على مستوى الجهاز السياسى والتنفيذى ٠

٤ ـ ضرورة اتاحة الفرصة أمام المرأة لـكى تدخـل جميع مجـالات العمل ، وتوفير التسهيلات اللازمة لهـا لـكى تقوم بعملها على النحو الأمثل لخـدمة مجتمعها ٠

ثالثـا : من حيث التخطيط :

١ ـ ضرورة اعطـاء الأولوية فى التخطيط للتنمية الريفية لاشراك المرأة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات على مختلف المستويات ٠

٢ ـ ضرورة اعطاء الأولويـة لتوفير كافة فرص التعـليم للمرأة فى الصغر والكبر على السواء بحيث تستوعب المدارس الابتدائية جميع الفتيات وبحيث تتمكن الأمهات من الالتحاق بفصول محو الامية والتدريب فى نفس الوقت على القيام بالأعمال والوظائف المختلفة التى تقوم بها ٠

٣ ـ ضرورة اعطاء الأولوية لتطوير الأنشطة الاقتصاية بالقرية ٠

٤ ـ ضرورة توفير الجو الاجتماعى المناسب لقيام المرأة بدورها الفعال فى التنمية الريفية المتكاملة ٠٠(٥٠) ٠

---

(٥٠) جامعـة الدول العـربية : مؤتمر دور المرأة فى التنمية الريفية المتكاملة بالتركيز على المشكلات السكانية ٠ القاهرة ٢٦ أكتوبر ـ ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ٠

تلك هى مجموعة من التوصيات التى استهدفت فى المقام الاول الأخذ بيد المرأة لكى تسهم بجهد فعال ومثمر فى تنمية مجتمعها ، وان الامل معقود عليها أن تأخذ هذه التوصيات طريقها الى التنفيذ حتى تأتى هذه البحوث والدراسات ثمارها ٠

وقطاع الشباب ـ من القطاعات التى لها أولوية فى تنمية مجتمعاتها لدرجة أننا نقول أن المجتمعات التى تريد فيها عدد الشباب مطلق عليها بأنها مجتمعات شابة ونعنى بالشباب تلك الطاقة المتجمدة التى تهيىء للمجتمعات مناخا ثريا بالافكار والاتجاهات الوجدانية والانفعالات المطلقة والمثل العليا ٠

وهناك نظرة مختلفة عن الشباب : اذا أن هناك نظرة تقليدية تعتبر الشباب فترة سن معينة فى اطارها تتخذ بعض المظاهر لخدمة الشباب ، بينما النظرة التقدمية تنظر الى الشباب باعتباره مجموعة من السمات النفسية والسلوكية التى يتصف بها الفرد منتسبة السمات المميزة للشباب ومن أهمها القدرة الدائمة على التعلم والمرونة فى تكوين العلاقات والحركة الدائبة والخلق والابتكار والعمل الخلاق ٠ كما تنظر بعض المجتمعات الى الشباب باعتباره طاقة رافضة تحتاج الى التوجيه الذى يصل فى بعض الأحيان الى التناقض ، تلك هى نظرة المجتمعات المستعمرة الى الشباب ولذلك وصف الشباب فى هذه المجتمعات بأنه التمرد على السلطة ٠

وكثيرا ما توصف فترة الشباب بأنها مرحلة نمو مفاجىء تصحبها طاقات مفاجئة تبدو فى صورة نمو جسمى وعقلى ذو طابع خاص وينظر الى هذه الطاقات الجديدة كأساس للمشكلات التى تمر به وتواجهه(٥١) ٠

تلك هى نظرات متباينة عن الشباب كمرحلة عمر أو كطاقة ٠٠ الخ ولكننا نلاحظ وجود مشكلات أو صعوبات تقف حجر عثرة أمام هذه الطاقات كى تؤدى دورها فى مجال التنمية ، ويشير ليوبولد روزنماير أستاذ الاجتماع بجامعة فينا الى مشكلات الشباب فى مجتمعات مختلفة فيلحظ نتيجة الدراسة

---

(٥١) عدلى سليمان ، اسماعيل رياض : الميثاق ودور الشباب فى النهوض الاجتماعى ، القاهرة الحديثة بدون سنة طبع ، ص ١٩١ ٠

والبحث ، أن هذه المشكلات تتفاوت بين مجتمع وآخر ، الا انه مع هذا توجد مشكلات مختلفة من بينها المشكلات الناجمة عن تفكك الأسرة مثل الرفض والتمرد على السلطة والانحراف ، فضلا عن وجود مشكلات لأسلوب الخلاص من معوقات الشباب أساسا حيث يرغب هؤلاء فى الخلاص من الظروف المفروضة عليهم ، لكنهم لا يستطيعون ذلك ، وهناك مشكلات ذات طابع تعليمى اما لضعف المستوى أو ضعف كفاءة المعلمين ، ولا يمكن أن يحل التدريب المهنى محل التعلم أساسا وتبدو مشكلات الشباب الحائر بين تقاليد وتراث القرية وحاضر المجتمع المدنى بعد هجرته اليه حيث يعيش هؤلاء الشباب فى مرحلة اغتراب ولا تتمكن لأجهزة المعنية بمراعاة هذه الظروف خاصة اذا كان الشباب يمثل زيادة عددية(٥٢) ٠

وازاء هذه المشكلات الطاحنة التى يعانى منها الشباب فقد وجهت الأمم المتحدة جهودا توعية لعلاجها وذلك من خلال وكالاتها المتخصصة مثل هيئة اليونوسيف واليونسكو ومكتب العمل الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة وكلها تقدم للشباب خدمات بحسب طبيعة عمل كل منهما وفى حدود اختصاصاتها(٥٣) ٠

وليس بخاف أن علاج مشكلات الشباب تساعده على أداء دور هام فى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

ويمكن للشباب فى هذا المجال أن يأخذ خطا قوميا للتعريف بأهداف التنمية ومقاصدها ويثير حماس القاعدة العريضة على ادراك هذه الأهداف فيقبل بحماس على المشاركة فى التنفيذ والمتابعة ٠

ويمكن أن يؤدى الشباب دورا تنمويا من خلال مشروعات الخدمة العامة وهى تلك الجهود التطوعية التى يقوم بها الشباب بدافع من مسئوليته الاجتماعية فى اثارة حماس القاعدة العريضة لتنمية مجتمعهم وبحيث

---

(٥٢) ليوبولد روزنماير : حيرة الشباب بين الممكن والمستحيل ترجمة د٠ أحمد عبد الرحيم أبو زيد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ١٣ السنة الرابعة ديسمبر ١٩٧٣ اليونسكو ، ص ٤ ٠

(٥٣) عادل طاهر : الشباب والسلام العالمى القاهرة الحديثة ، ط ١ ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٢٧٤ ٠

يكونون أكثر عطاء ومن أبرز مشروعات الخـــدمة العامة : تشجير الطرق أو الارشاد الصحى ومحلات انتظام ومحو الأميـة والتـدريب على الاسعافات والاطفاء ٠٠ الخ ٠

وفضلا عن ذلك يمـكن أن يكون للشباب دور فى التنمية الشاملة من خـلال مراكز الخـدمة الريفية ومراكز صناعات الشباب والأندية الريفيـة والجمعيات التعاونية ومعسكرات العمل وكافة مشروعات الخدمة العامة(٥٤)٠

هذه هى مشكلات الشباب وتلك هى أعباؤه فى مجال التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وانه من الأهمية بمكان أن نحافظ على هذه الطاقات الخلاقة لأنها العماد الأساسى لبنـاء المجتمع ونحاول بقـدر الامكان تلمس كافة الأسباب التى تكمن وراء هذه المشكلات ٠

وبعد ـ فان كافة مجـالات واتجاهات البعـــد السوسيولوجى للتنمية تشير الى ضرورة توجيه العناية الكافية بالانسان باعتباره غاية ووسيلة ٠ ليس ذلك فحسب ، بل أن النظرة السوسيولوجية لعمليـــة التنميـــة تؤكـد على دراسة البنـاء الاجتماعى ومعرفة كافة جوانب القصور فيه ، وعـوامل القوة الدافعة من خلال أدوار ومكانه الأفراد والجماعات ، فضـلا عن أهمية دراسة الوضع الطبقى باعتباره ظاهرة اجتماعية تسـود كافة المجتمعات ، ان دراسة هـذه المتغيرات وغيرها تشـير الى نظـرة أرحب لفهم التنميـة وآثارها ونتائجها فضلا عن صياغة أسلوب التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية وغيرها بصورة تحقق الهـدف المرجـو من التنميـة ٠

واذا كنـا قـد تحدثنا عن بعـد اقتصادى يعبر عن الجـانب المـادى لمظاهر التنمية ٠ وعن بعد اجتماعى يعبر عن آثار ونتائج هـــذا الجـــانب المادى على الانسان والنظم الاجتماعية بصورة اوضحت التلازم فى الحدوث بين عناصر التنمية ، مع هـذا فان عنصر السـكان ونوعياتهم ودورهم فى التخطيط للتنمية ومتابعة مشروعاتها ، هـذا الجانب لا ينبغى اغفاله ، وهو موضع اهتمامنا فى الفصل القادم ٠

---

(٥٤) عدلى سليمان : مرجع سابق ، ص ٢٤١ ٠